بريطانيا وإضراب تموز عام ١٩٣١م في العراق

ا.م.د. علي حسين علي سعيد

العراق-الانبار

تدريسي في جامعة الانبار

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

م.م. عماد خميس حمزة

العراق-الانبار

المديرية العامة لتربية الانبار

Britain and June' Strike in 1931 in Iraq

Asst. Prof. Dr. Ali Hussein Ali

University of Anbar, College of Education for Humanities, Department of History

Asst. Instructor. Emad Khamees Hamza

Al-Anbar Province, Directorate General In Anbar

المستخلص:

منذ الاحتلال البريطاني للعراق الذي اكتملت ملامحه عام ١٩١٧م، أبان الحرب العالمية الأولى، وأخضعته لانتدابها، وما تلا ذلك من تطورات سياسية مهمة تأتي في مقدمتها ثورة العشرين، التي دفعت بريطانيا إلى إقامة ما أسمته بالحكم الوطني، لكنها في واقع الحال كانت هي الهيمنة على مقدرات العراق السياسية والاقتصادية والعسكرية وسائر الشؤون الأخرى، وعملت على توجيهها بالشكل الذي كان يخدم مصالحها بالدرجة الأساس، وعلى حساب الشعب العراقي الذي عانى ما عاناه، لتأتي الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ م لتلقي بظلالها على المنطقة العربية، وما صاحبها من آثار اقتصادية وخيمة من ازدياد نسبة البطالة وارتفاع مستوي الفقر، لذا اهتمت هذه الدراسة بإلقاء الضوء على ابرز نتائج تلك الأزمة وهي ظاهرة الإضرابات، فكان إضراب تموز عام ١٩٣١ م في بغداد واتساع رقعته إلى البصرة مثالا لذلك، بل عد من الأحداث المهمة، لطبيعة المطالب التي رفعها المضربون من تحديد ساعات العمل، والاعتماد على الأيدي العاملة المحلية الماهرة وغير الماهرة دون استبدالها، وتطورت هذه المطالب لتتعدى الاقتصادية إلى السياسية والمتمثلة بإقالة حكومة نوري السعيد ليدق ناقوس الخطر، وإثارة مخاوف بريطانيا، التي ما توانت وبحكم ما جاء في معاهدتها مع الجانب العراقي عام ١٩٣٠م، بعد فشل الأخير من احتوائه بالطرق السلمية تارة والتهديد والوعيد تارة أخرى، من استخدام القوة لدعم الإجراءات الحكومية، وشن حملة اعتقالات واسعة، خصوصا بعد عودة رئيس الوزراء نوري السعيد وإصدار مرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٣١م الذي حد من حرية المواطن تحت ذريعة صيانة الأمن العام في الإضراب.

Abstract

Since the British occupation of Iraq, who completed his features in 1917, during World War I, and subjected him to its mandate, and the subsequent significant political developments come in the forefront revolted, that prompted Britain to establish what it called national governance, but in fact they are the master of its own Iraq's political, economic, military and all other affairs, and placed them in the form that was to serve their interests class basis, and at the expense of the Iraqi people, who have suffered what they suffered, to come to the global economic crisis in 1929 to cast a shadow over the Arab region, and the attendant severe economic effects of the increase in the unemployment rate the rise in the poverty line, so focused on this study to shed light on the main results of the crisis, a phenomenon strikes, was the strike in July 1931 in Baghdad and breadth of plantings to Basra is an example of this, but counting of important events, the nature of the demands tabled by the strikers of limits on working hours, relying the local manpower skilled and unskilled without replacement, and the evolution of these demands economic than political, of the dismissal of the Government of Nuri said to ringing alarm bells, stirring Britain fears, which Twant and by virtue of what was in the treaty with the Iraqi side in 1930, after the recent failure of the containment means peaceful and sometimes threats and intimidation at other times, the use of force to support the government's actions, launched a campaign of mass arrests, especially after the return of Prime Minister Nuri al-Said and the issuance of a decree limited the freedom of citizens under the pretext of maintenance of public order in the strike No. 90 of 1931.

-المختصرات : د.ك.و- دار الكتب والوثائق العراقية_ المكتبة الوطنية _ بغداد.

أوضاع العراق السياسية إلى عام ١٩٣٠ م

فرض الانتداب البريطاني على العراق بتاريخ الخامس والعشرين من نيسان عام ١٩٢٠م حسب مقررات مؤتمر سان ريمو[١]، وفرضت السيطرة البريطانية على مقدرات العراق، والتي نتج عنها تدهور في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما ولد ردة فعل لدى الشعب العراقي، فاندلعت ثورة العشرين في الثلاثين من حزيران عام من نفس العالم ، شملت مختلف مناطق العراق، تكبدت فيها القوات البريطانية خسائر فادحة في الأرواح والمعدات[٢]، والتي على أثرها غيرت الحكومة البريطانية سياستها تجاه العراق من حكم عسكري مباشر إلى سياسي غير مباشر من خلال تشكيل حكومة مؤقتة في الخامس والعشرين من تشرين الأول من العام نفسه برئاسة عبد الرحمن النقيب[٣]،إلى جانب قيامها بعقد مؤتمر لها في القاهرة بتاريخ الثاني عشر من آذار من نفس العام ، ضم كبار القادة والساسة البريطانيين[٤]، برئاسة وزير الدولة لشؤون المستعمرات ونستون تشرشل -Winston Churchill [٥]، وكانت من أهم مقرراته ترشيح الأمير فيصل بن الحسين[٦]، ملكاً على العراق، وفعلاً تولى العرش في الثالث والعشرين من آب عام ١٩٢١م، بعد أن نال ثقة الحكومة وفوزه بالاستفتاء الشعبي بنسبة ٩٧%[٧]، كما كلف عبد الرحمن النقيب بتأليف وزارته الثانية للمدة من (١٢أيلول ١٩٢١ م- ١٩ أب ١٩٢٢م) بعد أن قدم استقالة وزارته الأولى في يوم تتويج الملك[٨].

عرضت الحكومة البريطانية بتاريخ التاسع والعشرين من أيلول عام ١٩٢١ على الملك فيصل مسودة معاهدة لتنظيم العلاقة بين الدولتين بما يخدم مصالحها، إذ ضمت خمسة عشر مادة جرت مناقشتها داخل البلاط الملكي، وتم تعديل وإضافة فقرات أخرى وكان هدف الملك فيصل من وراء ذلك الظهور بمظهر الملك المستقل[٩]، وعلى ضوء ذلك اصدر مجلس الوزراء قراراً بتاريخ الخامس والعشرين من حزيران عام ١٩٢٢ م أكد قبوله مبدئيا ببنود المعاهدة أعلاه[١٠]، لكن زيادة ضغط الحركة الوطنية العراقية المعارضة للمعاهدة أدى إلى تقديم عبد الرحمن النقيب استقالة وزارته بتاريخ التاسع عشر من آب من نفس العام ، الا أن المشاورات التي جرت بين المندوب السامي (Percy Cox)[١١] والملك فيصل، نتج عنها ترشيح عبد الرحمن النقيب لتشكيل الوزارة الثالثة بتاريخ الثاني من تشرين الأول من نفس العام ايضا [١٢]، والتي صادقت

على المعاهدة في العاشر من تشرين الأول من العام نفسه، على أن يقترن ذلك بموافقة المجلس التأسيسي القادم عليها[١٣].

صدرت إرادة ملكية في التاسع عشر من تشرين الأول عام ١٩٢٢م بأن يكون الشروع في الانتخابات بتاريخ الرابع والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه[١٤]، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب المعارضة الكبيرة التي أبداها علماء الدين ورؤساء العشائر لأسباب عدة منها وجود زعماء المعارضة في المنفى، فضلا عن الخوف من التجنيد الإجباري[١٥]، أدى هذا الأمر إلى إصدار سلسلة من الفتاوى نصت على تحريم الاشتراك في أي انتخابات قادمة خصوصاً في بغداد والنجف وكربلاء[١٦]، إلى جانب وجود عوامل أخرى حالت دون إجراء الانتخابات في موعدها بسبب الانشقاقات داخل الوزارة النقيبية الثالثة مما أدى ذلك إلى تقديم استقالتها في السادس عشر من تشرين الثاني من نفس العام [١٧].

أثارت تلك الاستقالة المندوب السامي البريطاني برسي كوكس، الذي سارع بإجراء اتصالات مع الملك فيصل لتأليف وزارة يقودها عبد المحسن السعدون[١٨]، وفعلاً تم ذلك، واستمرت للمدة من ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ م– ١٥ تشرين الأول ١٩٢٣ م للمضي قدماً لإجراء الانتخابات[١٩]، فضلاً عن توجيه المندوب السامي برسي كوكس مذكرة إلى الملك فيصل في العشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٢م طالب فيها إنزال أقصى العقوبة ضد من يحرض على مقاطعة الانتخابات[٢٠]، مما دفع بمجلس الوزراء العراقي إلى إصدار قرار بتاريخ السابع من تموز عام ١٩٢٣م، حدد بموجبه موعداً لإجراء الانتخابات الثاني عشر من تموز من العام نفسه[٢١]. ورغم جهود الوزارة السعدونية الأولى في إكمال انتخابات المجلس التأسيسي، إلا أنها لم توفق في ذلك، ولم تستكمل تلك الانتخابات إلا في عهد وزارة جعفر العسكري الأولى للمدة من ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ _ ٢ آب ١٩٢٤ م[٢٢].

حددت وزارة الداخلية موعد افتتاح المجلس التأسيسي في السابع والعشرين من آذار عام ١٩٢٤م[٢٣]، وفعلاً تم ذلك وجرت انتخابات رئاسة المجلس وفاز عبد المحسن السعدون[٢٤]، و بتاريخ الحادي عشر من حزيران عام ١٩٢٤م صادق المجلس التأسيسي على المعاهدة العراقية البريطانية، وفي العاشر من تموز من العام نفسه تمت مصادقته على القانون الأساسي[٢٥]، وكذلك قانون انتخاب مجلس النواب في الثاني من آب [٢٦] .

وفي عهد حكومة ياسين الهاشمي[٢٧]، للمدة من ١٢ آب ١٩٢٤ - ٢٦ حزيران ١٩٢٥م[٢٨]، تم منح الحكومة البريطانية امتياز النفط بتاريخ الخامس

عشر من آذار من نفس العام ، والذي كان سببا في تأخير إعلان الدستور العراقي إلى الحادي والعشرين من آذار نفس العام ، للحيلولة دون عرض الامتياز على مجلس الأمة خوفاً من المعارضة البرلمانية [٢٩].

ألف عبد المحسن السعدون وزارته الثانية للمدة من٢٦ حزيران ١٩٢٥م - ١تشرين الثاني ١٩٢٦م[٣٠]، والتي في عهدها أصدرت عصبة الأمم قراراً بتاريخ التاسع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٢٥م حول قضية الموصل بأنها جزء من العراق، وجعل الانتداب البريطاني على العراق لمدة ٢٥عاما، على أن يدخل الجانبان العراقي والبريطاني في مفاوضات لوضع معاهدة جديدة خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر[٣١]، لهذا تسلمت حكومة عبد المحسن السعدون في السادس عشر من كانون الأول عام ١٩٢٥م من الجانب البريطاني مسودة المعاهدة التي وافقت عليها، لكنها عارضت تحديد مدة الاتفاقية الملحقة للمدة نفسها لعدم ارتباطها بقرار مجلس العصبة، كونها تخص الجانبين البريطاني والعراقي فقط [٣٢]، إلا أن المندوب السامي رفض هذا القرار، فأرسل السعدون كتاباً إلى الملك فيصل في التاسع من كانون الثاني عام ١٩٢٦م أوضح فيه وجهة نظر بريطانيا بأنّ أمام العراق أحد الأمرين إما قبول المعاهدة برمتها أو رفضها، مما يؤدي إلى خسارة الموصل لصالح الأتراك [٣٣].

صادق مجلس الوزراء العراقي على المعاهدة بتاريخ الحادي عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٦م[٣٤]، ثم عرضت على مجلس النواب، وأكد عبد المحسن السعدون على ضرورة الموافقة على المعاهدة بسرعة وبدون نقاش[٣٥]، أدى ذلك إلى انسحاب المعارضة من داخل المجلس والبالغ عددهم (١٩) عضواً، وبعد مناقشة دامت أكثر من ساعة ونصف جرى التصويت على المعاهدة فوافق عليها الحاضرون بالإجماع وكان عددهم (٥٨) عضواً[٣٦]، وبتاريخ التاسع عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٦م صادق عليها مجلس الأعيان[٣٧].

قدم عبد المحسن السعدون استقالة وزارته إلى الملك في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٢٦م، الذي قبلها وطلب منه الاستمرار مؤقتاً بإدارة البلاد لحين تشكيل وزارة جديدة[٣٨]، وعلى اثر ذلك ألف جعفر العسكري وزارته الثانية للمدة من ٢ تشرين الثاني ١٩٢٦ - ٨ كانون الثاني١٩٢٨م[٣٩]، التي استطاعت إقرار لائحة قانون ضريبة الدخل في الثالث والعشرين من شباط عام ١٩٢٧م[٤٠]، فضلا عن شطب ديون العشائر للحكومة البريطانية، إذ قدم

البريطانيون قروضاً إلى رؤساء العشائر قبل ثورة العشرين، وطالبت الحكومة العراقية بإستحصالها[٤١].

واجهت الوزارة العسكرية الثانية معارضة داخل البرلمان وخارجه حول تطبيق نظام التجنيد الإجباري[٤٢]، فضلا عن وجود أزمة وزارية داخلية، إذ قدم وزير المالية ياسين الهاشمي ووزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني في الثامن عشر من كانون الأول عام ١٩٢٧م استقالتهما[٤٣]، احتجاجاً على توقيع العسكري على مشروع معاهدة عام ١٩٢٧م مع الجانب البريطاني وقبل وصول الأخير إلى بغداد[٤٤]، ومما زاد الأمر سوءًا أن الوزارة نفسها لم يكن لديها الثقة في نهج الحكومة البريطانية حول قضية الدفاع عن العراق، والتأخر في الوصول إلى قرار بخصوص دخول العراق إلى عصبة الأمم، وعدم التعديل المبكر لمعاهدة التحالف ومرفقاتها المالية، كل تلك العوامل أدت إلى تقديم العسكري استقالته في الثامن من كانون الثاني عام ١٩٢٨[٤٥].

معاهدة عام ١٩٣٠:

ألف عبد المحسن السعدون وزارته الثالثة للمدة من ١٤ كانون الثاني١٩٢٨ – ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩م، وفي الوقت نفسه أصبح رئيساً لحزب التقدم بعد أن قدم جعفر العسكري استقالته[٤٦].

قامت الوزارة السعدونية الثالثة بإصدار قرار في الحادي عشر من تشرين الأول عام ١٩٢٨م، شكلت بموجبه لجنة من وزير المالية والدفاع والمعارف لمفاوضة الجانب البريطاني بشأن الاتفاقيتين المالية والعسكرية وإجراء التعديلات عليهما[٤٧]، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت تلك التعديلات كونها لم تكن تصب في مصلحتها[٤٨]، فضلاً عن قيامها بإرسال كتاب إلى الحكومة العراقية، أكدت فيه أن الاتفاقية العسكرية أوشكت على الانتهاء، وعلى الحكومة أن تستعد لتولي مسؤولية الدفاع عن العراق، وليس هناك إي مساندة بريطانية إلا إذا وافقت الحكومة العراقية على تمديد أحكام الاتفاقيتين العسكرية والمالية [٤٩] .

أدرك عبد المحسن السعدون أن الجانب البريطاني غير راغب بإجراء أي تعديل وإنما كان يماطل في ذلك[٥٠]، مما دفع بالأخير إلى استدعاء لفيف من رجال السياسة وزعماء الحركة الوطنية وعدد من النواب بتاريخ التاسع عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٩م وأطلعهم على الأمر وطلب استشارتهم، خصوصاً بعد أن أوضح لهم مدى تصلب الموقف البريطاني إزاء مطالب تعديل المعاهدة، وأشاروا عليه بوجوب تقديم الاستقالة، مؤكدين له بعدم ترشيح أي

شخص من المعارضة لتأليف أي وزارة جديدة[٥١]، الأمر الذي دفع السعدون إلى تقديم استقالته في العشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٩، وبقت البلاد بدون وزارة لأكثر من ثلاثة أشهر، الأمر الذي لم تألفه البلاد من قبل[٥٢].

ألف توفيق السويدي وزارته للمدة من ٢٨ نيسان ١٩٢٩ ــ ٢٥ أب ١٩٢٩م[٥٣]، التي شهدت تغيرا في السياسة البريطانية تجاه العراق، إذ أرسلت الحكومة البريطانية برقية سرية بتاريخ الرابع عشر من أيلول عام ١٩٢٩م إلى السويدي جاء فيها :

١- أن حكومة صاحب الجلالة على استعداد لمساندة ومساعدة العراق لغرض قبوله عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢م .

٢- أن حكومة صاحب الجلالة ستقوم بأشعار مجلس عصبة الأمم في جلسته القادمة بأنها سوف لا تتقيد بمعاهدة ١٩٢٧م[٥٤].

٣- أن حكومة صاحب الجلالة ستقوم بإشعار مجلس عصبة الأمم في الجلسة القادمة بمقترح قبول العراق عضوا في عصبة الأمم وذلك وفقاً للبند الثالث من المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢[٥٥].

رشحت بريطانيا عبد المحسن السعدون لتولي الوزارة الجديدة، يدفعها إلى ذلك عدة أسباب من بينها أنه الشخصية الأبرز على الساحة السياسية العراقية، فضلاً عن تعاطفه مع الجانب البريطاني، وأنه أكثر ملائمة للتفاوض معها [٥٦].

لم يكن عبد المحسن السعدون راغباً بتولي منصب رئاسة الوزراء في هذه الفترة، حتى أنه بين للجانب البريطاني في أثناء زيارته برفقة توفيق السويدي لمقر الاعتماد البريطاني بتاريخ السادس عشر من أيلول عام ١٩٢٩ م بأنه غير راغب في ذلك، بل وطلب من السويدي إذا كان باستطاعته نشر ما دار في هذا الاجتماع في الصحف[٥٧]، لكن ظهور بعض الانفراج في السياسة البريطانية تجاه العراق شجع السعدون على تولي رئاسة الوزراء للمدة من ١٩ أيلول ١٩٢٩ ــ ١٣تشرين الثاني من نفس العام [٥٨].

بذلت وزارة السعدون جهوداً حثيثة في عقد معاهدة مع الجانب البريطاني، إلا أن الأخير لم يكن جاداً في إحداث تغيير جوهري في سياسته تجاه العراق، وان الشروط التي فرضها في المعاهدة الجديدة لا تختلف غايتها عن المعاهدات السابقة، مما أثر ذلك في نفسية السعدون، إلى جانب تأثره في

هذه الفترة بأمور تخص حياته الخاصة [٥٩]، أدت إلى انتحاره في الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٩م [٦٠].

ألف ناجي السويدي وزارته للمدة من ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩م– ١٩ آذار ١٩٣٠ م [٦١]، التي انتهت بتقديم استقالته على أثر الخلافات التي نشبت بينه وبين المندوب السامي البريطاني فرنسيس همفريز Francis Humphreys[٦٢]، حول الخطة العسكرية التي قدمتها الحكومة العراقية[٦٣]، بتقليص عدد الموظفين الأجانب في الوزارة العراقية والتي لم تتماش والمصالح البريطانية، مما زاد من حدة الخلاف وبالتالي أدى إلى سعي المندوب السامي للتآمر ضده[٦٤].

صدرت الإرادة الملكية بتأليف وزارة نوري السعيد[٦٥] الأولى، للمدة من ٢٣ آذار ١٩٣٠ -١٩ تشرين الأول من نفس العام [٦٦]، الذي أرسل مذكرة إلى الملك فيصل، احتوت منهاج وزارته[٦٧]. الذي أثار ردود أفعال مضادة من قبل الحركة الوطنية ،خصوصاً حول عقد المعاهدة مع الجانب البريطاني طبقاً لمقترحات الرابع عشر من أيلول عام ١٩٢٩م، التي عبرت عن نوايا غير صادقة حول إعطاء الاستقلال التام للعراق، الأمر الذي أدى إلى توحيد جهود الحركة الوطنية داخل المجلس النيابي وخارجه، وشكلت كتلة معارضة لتلك المعاهدة سميت بالكتلة الإخائية [٦٨] .

بدأت المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني في الثالث من نيسان عام ١٩٣٠م، ترأس الجانب العراقي نوري السعيد، أما الجانب البريطاني فقد مثله المندوب السامي فرنسيس همفريز، ومن أجل عدم حدوث أية عرقلة لسير المفاوضات خصوصاً من جانب المعارضة، سعى السعيد إلى إصدار قرار من مجلس الوزراء بأحداث تغييرات إدارية، شملت نقل العديد من المتصرفين والموظفين الإداريين من أماكنهم إلى أماكن أخرى، خصوصاً أولئك الذين لديهم انتماءات إلى المعارضة الوطنية، بهدف تضييق الخناق عليهم[٦٩]، فضلاً عن جعل المفاوضات ذات طابع اتسم بالغموض وإظهارها للخصوم السياسيين بأنها من صالح العراق عبر إلغائها لكافة الالتزامات والاتفاقيات السابقة حتى دخول العراق عصبة الأمم كدولة مستقلة[٧٠]، وقيامه بغلق العديد من الصحف التي هاجمت سياسة الحكومة[٧١]، واستطاع من إنهاء الجولة الأولى من المفاوضات مع الجانب البريطاني في العراق والتوقيع على الأحرف الأولى من المعاهدة في الثلاثين من حزيران عام من نفس العام [٧٢]، ثم سافر

إلى لندن في الأول من تموز من العام نفسه، لإكمال المفاوضات وحل القضايا العالقة بين الطرفين(٧٣).

خلق قرار مجلس الوزراء العراقي بتاريخ التاسع عشر من تموز عام ١٩٣٠م، بعد نشر المعاهدة في الصحف العراقية (٧٤)، ردود فعل قوية معارضة لها من قبل الحركة الوطنية، مما أثار مخاوف الحكومتين البريطانية والعراقية، لاسيما بعد وصول المعارضة إلى داخل صفوف الجيش العراقي، الذي كان يعتمد عليه في حفظ الأمن خصوصا في الألوية الشمالية(٧٥)، نتيجة لاندلاع الحركات الكردية، التي قادها الشيخ محمود الحفيد(٧٦)، فضلاً عن شن المعارضة حملة صحفية ضد الحكومتين أعلاه، مما دفع الحكومة العراقية إلى إصدار قرار بغلق مجموعة من صحفها بتاريخ السادس والعشرين من تموز عام ١٩٣٠م (٧٧)، ومما زاد من الأمر سوءا هو اعتراض الأقليات وفي مقدمتهم الأكراد والآثوريين على المعاهدة بسبب عدم وجود نص صريح فيها يضمن ويوفر لهم الحماية الكاملة، ويمنع الحكومة العراقية من استخدام القوة العسكرية ضدهم في حالة حدوث أي خلاف معها مستقبلا (٧٨)، لاسيما بعد إيصال صوت معارضتهم إلى المجتمع الدولي، الذي أثار مخاوف الحكومة البريطانية من تأثير ذلك على إدخال العراق عصبة الأمم وبالتالي تأخير تنفيذ بنود المعاهدة البريطانية العراقية التي ذكرت سالفا(٧٩)، الا أن هذا لم يمنع رئيس الوزراء نوري السعيد إتمام مفاوضات لندن والتوقيع على الاتفاقية المالية بتاريخ التاسع عشر من آب من نفس العام (٨٠)، والعودة إلى بغداد في السابع عشر من أيلول من نفس العام لإجراء الانتخابات البرلمانية والإشراف عليها بصورة مباشرة(٨١)، فضلا عن مصادقة مجلس الوزراء العراقي على المعاهدة في جلسته بتاريخ الرابع من تشرين الأول من نفس العام (٨٢)، والتي صادق عليها مجلسا النواب والأعيان في السادس عشر من تشرين الثاني من العام نفسه (٨٣).

مقدمات الإضراب

بحلول الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٢ م (٨٤)، تأثر الاقتصاد العراقي حاله حال اقتصاديات الدول الأخرى، والتي كان لها الدور الكبير في انكماش الاستثمارات وركود في المبادلات والأسواق بسبب ارتباط العراق بعجلة الاقتصاد البريطاني الواقع تحت تأثير الأزمة، فحملت العراق تبعات الأزمة فتأثر سوق العملة وانتشر تهريب الذهب إلى الخارج على نطاق واسع، فضلا عن تعقد في مشكلات الاستيراد والتصدير، فأعلن عدد من التجار إفلاسهم وتقلصت واردات الدولة واستمرت الظروف الاقتصادية السيئة التي

واجهها العراق من جفاف أدى إلى شحه في المحاصيل الزراعية والحبوب، فانتشرت البطالة والفقر بين أبناء الشعب[٨٥]، وتقلصت الحرف اليدوية إمام ازدياد البضائع الأجنبية وخاصة البريطانية بدلا من البضائع المحلية لضعف المنافسة بالنسبة للأخيرة[٨٦]، كما كان لتوقيع المعاهدة العراقية-البريطانية سالفة الذكر، والتي جردته من كل معاني الاستقلال، ورهنت مقدراته للمصالح الأجنبية[٨٧]، أثرها السيئ على الشارع العراقي الذي رفضها، وقالت عنها الحركة الوطنية أنها محاولة لتجديد الانتداب[٨٨]، لذا شهدت البلاد أكثر من إضراب سبق إضراب تموز عام ١٩٣١م[٨٩].

كان الإضراب الأول للعمال ضد مديرية السكك الحديدية وذلك في الثالث من كانون الأول عام ١٩٣٠ بقيادة محمد صالح القزاز[٩٠]، وكانت مطالبهم تتلخص بالعمل ثمان ساعات يوميا، ودفع الراتب أيام العطل والجمعة والأحد، ودفع الراتب للمرضى[٩١].

اجتمع العمال المضربين مع وزير الاقتصاد والمواصلات مزاحم الباجه جي[٩٢]، الذي بدوره وعدهم بتنفيذ مطالبهم، لكن كان ذلك دون جدوى، ونتج عنه قيام الإضراب الثاني في السادس والعشرين من شباط عام ١٩٣١م، والذي استمر لمدة ستة أيام، انتهى بعقد اتفاق بين مديرية السكك الحديدية وجمعية أصحاب الصنائع[٩٣]، تضمن ضرورة أن يستغني مدير السكك عن جميع الأجانب وان يحل محلهم موظفين عراقيين، وان يشمل ذلك أيضا ذوي الاختصاص من العراقيين، مع تخفيض في أجور العمال كلا الجنسين من العراقيين والأجانب، وان يعمل بموجب هذا الاتفاق ابتداءً من الأول من نيسان عام ١٩٣١م[٩٤].

صدرت إرادة ملكية في الخامس والعشرين من نفس العام أصبح بموجبها مزاحم الباجه جي وزيرا للداخلية بدلا من وزارة الاقتصاد والمواصلات، التي عهد بها إلى نوري السعيد[٩٥].

جاءت التعديلات الوزارية هذه في وقت كانت الأوضاع السياسية في العراق غير مستقرة، ففضلا عن الإضرابات التي حدثت في البلاد كان تمرد الشيخ محمود الحفيد في أنفاسه الأخيرة، بسبب الجهود التي بذلتها القوات العراقية من الجيش والشرطة وبمساعدة القوة الجوية البريطانية، التي اشتركت في العمليات العسكرية وتمكنت من إرغامه على تسليم نفسه في الثالث عشر من أيار عام ١٩٣١م[٩٦].

كانت بريطانيا حريصة على عدم أثارة أية مشكلة قد تسبب تهديدا على مصالحها في العراق، لذا كان تدخلها المباشر لحل أي أشكال تواجهه الحكومة العراقية لا يتم الا بعد أن تستنفد كل جهودها السياسية والدبلوماسية عبر المشورة التي كانت تقدمها لإزالة العراقيل من أمامها .

إضراب تموز عام ١٩٣١م

كان لتولي مزاحم الباجه جي لمقعد وزارة الداخلية الأثر السيئ على الوضع العام في العراق، وذلك بسبب خلافه السابق مع جمعية أصحاب الصنائع عندما كان وزيرا للاقتصاد والمواصلات، فضلا عن خلافه مع الحزبين الإخاء الوطني[٩٧]،والوطني العراقي[٩٨]، لانضمامه إلى وزارة نوري السعيد وحزبه العهد[٩٩]، فضلا عن إصدار مجلس الوزراء لقراره في السادس والعشرين من نيسان عام ١٩٣١م ، الذي جدد بموجبه عقود الموظفين الأجانب لمدة ثلاث سنوات في مديرية السكك الحديدية خلافا للاتفاقيات السابقة مع جمعية أصحاب الصنائع التي قدمت بدورها احتجاجا إلى الملك فيصل[١٠٠]، خصوصا بعد أن تم طرد خمسين عاملا عراقيا[١٠١].

اصدر مجلس الوزراء قرارا بتاريخ الأول من حزيران عام ١٩٣١م خول فيه نوري السعيد بالسفر إلى جنيف وتعيين رستم حيدر وكيلا له[١٠٢]، والذي كان باكورة أعماله إقرار قانون رسوم البلديات في اليوم التالي من نفس الشهر [١٠٣].

أثار القانون حفيظة أبناء الشعب العراقي، لعدم مراعاته للحالة الاقتصادية المتردية نتيجة تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية عليه، فضلا عن قيام مجلس الوزراء بإصدار قرار سفر الملك فيصل ورستم حيدر إلى الخارج في الثاني والعشرين من حزيران عام ١٩٣١م، وتعيين مزاحم الباجه جي وكيلا لرئيس الوزراء إلى جانب منصبه وزيرا للداخلية، مما جعل فرصة الاصطدام بين الحكومة من جهة وجمعية أصحاب الصنائع والأحزاب المعارضة من جهة أخرى أمراً وارداً[١٠٤].

بعد اتصالات جرت بين محمد صالح القزاز وحزب الإخاء الوطني في الثاني من تموز عام ١٩٣١ م للضغط على الحكومة لإقرار مطالب العمال، اتفق الجانبان على انه في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم، القيام بإضراب عام لكافة قطاعات العمل[١٠٥]،وفعلا اندلع الإضراب في الخامس من تموز من العام نفسه في بغداد وضواحيها بسبب مماطلة الحكومة، وأقفلت الحوانيت والدكاكين وتوقفت اعمال البيع والشراء وشلت الحركة في العاصمة[١٠٦].

انقسم المضربون إلى قسمين، قسم توجه إلى مقر حزب الإخاء الوطني، أما القسم الآخر فقد توجه إلى دار ياسين الهاشمي وطلبوا منه المضي معهم إلى مقر الحزب(١٠٧).

عقد الحزبان الإخاء والوطني في السادس من تموز عام ١٩٣١ م اجتماعا في مقر حزب الإخاء، لوضع الخطط الكفيلة وتحشيد الرأي العام لإسقاط وزارة نوري السعيد، كونها السبب لما آلت إليها البلاد من فوضى وعدم استقرار، وحال وصول أخبار الاجتماع إلى متصرف لواء بغداد، قام بتوجيه إنذار باعتبار تلك الاجتماعات مضرة بأمن البلاد(١٠٨)، رافق ذلك حدوث صدامات بين المضربين وقوات الشرطة في شوارع العاصمة بغداد، وإلقاء القبض على البعض منهم وزجهم في السجون(١٠٩).

قام أمين العاصمة محمود صبحي الدفتري(١١٠)، جراء الوضع العام المتأزم في المدينة، وبغية تهدئته، باستدعاء رؤساء الجمعيات إلى مكتبه في السادس من تموز لإنهاء الأزمة، الذين اشترطوا بدورهم إطلاق سراح القزاز والمعتقلين الآخرين كبداية للمفاوضات، وجرى اجتماع آخر بحضور وزير الداخلية مزاحم الباجه جي في مساء اليوم نفسه، الذي وعد الحاضرين بإعادة النظر بالرسوم ومطالب العمال مقابل إنهاء الإضراب(١١١).

هدئ الوضع نسبيا على أمل تنفيذ المطالب، الا أن ذلك لم يتم، وعادت الإضرابات من جديد، وقدم المضربون احتجاجا إلى نائب الملك الأمير علي بن الحسين(١١٢)، في السابع من تموز عام ١٩٣١م ، حول سياسة الحكومة القاسية تجاههم، واستنكارهم للرسوم البلدية(١١٣).

الموقف البريطاني من الإضراب

ان الحديث عن الموقف البريطاني من إضراب تموز عام ١٩٣١م، سيقود حتما إلى الحديث عن موقف الحكومة العراقية، وهو أمر طبيعي، نتيجة توقيع معاهدة عام ١٩٣٠م ، وما صاحبها من بنود وشروط جعلت من الأخيرة مقيدة وغير قادرة على اتخاذ أي قرار دون الرجوع إلى المشورة البريطانية سواء كانت عبر المندوب السامي أو مستشاريها الموزعين على الوزارات العراقية، فضلا عن شروط مجحفة بحق الشعب العراقي عامة والحكومة خاصة في مجال عقد الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الأخرى أو إعلان السلم أو الحرب أو استخدام أراضي البلاد لما فيه مصلحة بريطانيا أولا. كل ما تم ذكره جعل الحكومة العراقية بنظر الشعب عبارة عن وسيلة لتحقيق غايات وأهداف بعيدة كل البعد عن تحقيق مصالحهم .

فعلى الرغم من أن بريطانيا أقرت دستوريا حق العمال بالإضراب عن العمل كما هو الحال في فرنسا وبلجيكا، ليصبح للإضراب العمالي بكل أنواعه حق مشروع معترف به، وان وضعت الكثير من القيود امامه [١١٤].

لكن الوضع اختلف في إضراب الخامس من تموز عام ١٩٣١م، باختلاف نوايا بريطانيا التي ظهرت على حقيقتها، خصوصا وإنها كانت تراقب من بعيد وبحذر ما كان يحدث في الشارع العراقي.

أطلق على إضراب بغداد عام ١٩٣١م مسميات عدة، حيث أطلقت عليه بريطانيا اسم الهيجان، من باب الاستخفاف به والتقليل من أهميته، وأسمته الحكومة العراقية بإضراب رسوم البلديات، إما المؤرخ العراقي عبدالرزاق الحسني فقد اسماه بثورة الشعب الصامتة. فإذا كانت ثورة العشرين هي ثورة الفلاحين، فان إضراب بغداد هو ثورة العمال الصامتة والرد الوطني الذي انطلق من بغداد صوتا عراقيا رافضا لوصايا بريطانيا[١١٥]، التي اهتمت بمواكبة تطورات الإضراب منذ السادس من تموز عبر البرقيات التي كانت ترفع لها من مندوبها السامي فرنسيس همفريز عن الموقف العام في العراق عامة وبغداد خاصة، ومحاولتها امتصاص نقمة المضربين من خلال تنفيذ بعض مطالبهم، وكسب الأحزاب السياسية المعارضة التي كانت تؤيدهم، دون الإضرار بمصالحها، الا أن ذلك لم يجد نفعا[١١٦] حيث بدأت الحكومة العراقية بنشر عناصرها من الشرطة في الأزقة والشوارع، ومطاردة المضربين وإلقاء القبض على البعض منهم، وممارسة سياسة الترهيب بغية احتواء الموقف والسيطرة عليه، لكن تلك الإجراءات زادت من قوة الإضراب ورقعته داخل العاصمة [١١٧].

في الوقت نفسه طلبت الحكومة العراقية من بريطانيا وعن طريق نائب المندوب السامي البريطاني يانج Yang–[١١٨] بتاريخ العاشر من تموز من العام نفسه وبسبب استمرار الإضراب وإغلاق الدكاكين والحوانيت وتوقف الحركة بشكل شبه كامل في شوارع العاصمة، أن تعطيها الضوء الأخضر لاستخدام قوة السلاح لإرغام الناس على فتح الدكاكين والحوانيت ومزاولة أعمالهم اليومية وإعادة الحركة والنشاط إلى شوارع العاصمة، وضرب القوى السياسية التي كانت وراء الإضراب [١١٩].

جاء رد الحكومة البريطانية على الطلب العراقي عن طريق نائب المندوب السامي بضرورة التريث وعدم استخدام القوة ضد المضربين، وعدم إعطاء فرصة للأحزاب السياسية المعارضة لتحقيق أهدافها، ووجدت أن

المتضرر الوحيد من استمرار الإضراب هو الشعب، وعلى وجه الخصوص طبقة العمال والكادحين، مما سيدفعهم إلى إنهاء الإضراب والعودة إلى مزاولة أعمالهم التي توقفت [١٢٠].

أرسل رئيس الوزراء نوري السعيد في الحادي عشر من تموز برقية إلى وزير الداخلية، طالب فيها رؤساء الحرف والمهن الابتعاد عن الأحزاب، والا فرضت عليهم عقوبات كبيرة [١٢١]. و قد اتهم وزير الداخلية مزاحم الباجه جي أمين العاصمة محمود صبحي الدفتري بعدم استخدام نفوذه لإنهاء الإضراب، مما أدى إلى حدوث خلاف بين الطرفين، فكان ذلك احد الأسباب التي أدت إلى إضعاف وزارة نوري السعيد [١٢٢].

وفي هذا الصدد ذكر وكيل مستشار وزارة الداخلية سي.جي.ادموندز- C. J Edmonds[١٢٣]، **" أن محمود صبحي الدفتري لو استخدم في هذا الوقت سلطته على مختاري المحلات لتمكن من إنهاء الإضراب، ولكن لسوء الحظ فأن علاقاته الشخصية مع مزاحم الباجه جي كانت أسوأ مما يكون، ومن الجائز انه لم يكن شديد الرغبة في أن ينتهي الإضراب أثناء مدة قيام مزاحم الباجه جي بمهام رئيس الوزراء "** وقال أيضا:**" يجب أن لا يغرب عن البال أن هذا الإضراب من حيث شموله ومدى استمراره هو عبارة عن تحد للحكومة وأبواب الحوانيت المقفلة هي العلامة الخارجية الدالة على نجاح ذلك التحدي "**[١٢٤]، خصوصا و **" أن الإضراب فقد صيغته الأصلية منذ اليوم التاسع من الشهر وأصبح بصورة قطعية سياسيا منطويا على الانتفاض على النظام "**[١٢٥].

كانت بريطانيا على دراية جيدة بأن هناك جهات عدة تقف وتعمل على إضعاف حكومة نوري السعيد، وان كان البعض منها مشاركا فيها، وأن استمرار الإضراب قد يقود إلى أمور أخرى لا تحمد عقباها. وفعلا ارتفعت أصوات المضربين بصراحة مؤكدة بأن ياسين الهاشمي سيكون هو الرئيس المستقبل. وفي تعليق لوكيل المندوب السامي البريطاني في العراق على تلك الأصوات والشعارات بتاريخ الحادي عشر من تموز أكد عن استغرابه لموقف الملك والحكومة تجاه الإضراب وفشلهما في احتوائه بالطرق السلمية، دون عرقلة السياسة البريطانية، والقائمة على تقديم المشورة أمام أي موقف قد تواجهه الحكومة العراقية[١٢٦].

وقد عد ما ذكر اعترافا واضحا وصريحا من بريطانيا بأنها لم تكن تنوي التدخل واستخدام القوة لإنهاء الإضراب مادام ذلك لا يهدد مصالحها في

المنطقة، وإنها تلتزم موقف الحياد تجاه ما حصل في الخامس من تموز لكنها تراقبه بحذر شديد.

عقد الحزبان الإخاء والوطني في الحادي عشر من تموز عام ١٩٣١ م اجتماعا لهما في مقر حزب الإخاء، لمناقشة الإجراءات الحكومية للضغط على المضربين بهدف القضاء عليه، خصوصا بعد نزول قوات الشرطة إلى الشارع وقيامهم بإلقاء القبض على بعض المضربين وزجهم في السجون، وممارسة شتى وسائل التعذيب ضدهم من اجل انتزاع الاعترافات منهم، الأمر الذي تسبب في حدوث اشتباكات بين الطرفين، وحدوث إطلاق نار ووقوع عدد من الضحايا من كلا الطرفين (١٢٧).

أثار ذلك الحكومة العراقية التي قدمت طلبا في الحادي عشر من تموز إلى نائب الملك علي بن الحسين، لإلقاء القبض على بعض زعماء المعارضة، الا أن الأخير رفض الطلب، مما أثار استهجان وكيل المندوب السامي البريطاني في العراق، معتبرا ذلك تخاذلا من نائب الملك، قد يشجع في الأمد القريب علي اتساع رقعة الإضراب أكثر فأكثر(١٢٨).

دعا نائب الملك شخصيات تمثلت بياسين الهاشمي وجعفر أبو التمن ورشيد عالي الكيلاني وعلي جودت الأيوبي إلى القصر الملكي، طالبا منهم استخدام نفوذهم لفض الإضراب، الا أنهم اشترطوا عليه سقوط حكومة نوري السعيد أولا ومن ثم يتم النظر إلى الإضراب وامكانية إيقافه(١٢٩).

ولكن بسبب مماطلة الحكومة في تنفيذ مطلب التيار الوطني لإنهاء الإضراب كان وراء نقله إلى الوية أخرى، كلواء الديوانية يوم الحادي عشر من تموز عام ١٩٣١م، وقضاء عفك في اليوم نفسه والشامية والفيصلية في الثاني عشر من تموز، وقصبة السماوه والعمارة والرميثه في اليوم نفسه (١٣٠)، صاحبه حدوث صدامات في الصويرة وبدرة، ذهب ضحيتها عدد من المضربين إلى جانب اعتقال البعض منهم، مما زاد من قوة الإضراب لينتقل إلى النجف والرمادي وفلوجة وهيت واقضية وقصبات أخرى(١٣١).

وأمام تزايد حدة الإضراب أصدرت الحكومة العراقية مرسوما تحت رقم ٨٩ بتأريخ الثاني عشر من تموز عام ١٩٣١م (١٣٢)، ولم يثن صدور المرسوم المضربين عن الاستمرار في إضرابهم، بل زادوا من نشاطهم ليشمل الفرات الأوسط، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الاصطدام مع العناصر الأمنية أو الاحتكاك بهم، خوفا من الأعمال الانتقامية(١٣٣).

أكدت العديد من الأوساط السياسية في العراق بأن نهاية الإضراب لا يتم الا بعودة رئيس الوزراء نوري السعيد، والذي جاء متماشيا ورأي مستشار وزارة الداخلية ادموندز حيث علق قائلا:" نظرا لما قد بدا من روح العداء الشخصي تجاه مزاحم الباجه جي أن ترحب العناصر المختلفة بعودة رئيس الوزراء فرصة للنزول مع المحافظة على الشرف ظاهريا عن موقف المكابرة والعناد الذي اتخذته، أن الرئيس في حال عودته باستطاعته أن يعمل بسلطة أوسع مما يعمل بها وكيل مؤقت "[١٣٤].

بلغ الإضراب في الخامس عشر من تموز عام ١٩٣١م ذروته في مناطق الفرات الأوسط ليصل إلى البصرة، بسبب عودة المواكب الدينية، فكان ذلك بمثابة ناقوس الخطر على المصالح البريطانية، بسبب نمو الطبقة العاملة بأعداد كبيرة في البصرة، ففي الميناء كان عددهم ما يقارب ثمانمائة عامل دائمين، فضلا عن عمال السكك الحديدية ، وأصبحت بغداد والبصرة أهم مركزين لوجود العمال، في وقت كانت فيه بريطانيا تعمل على توظيف اقتصاد الدول الخاضعة لها، ليصب في مصلحة اقتصادها، فعملت على تقليص عدد عمال تلك الدول إلى النصف أو يزيد، مثل عمال السكك الحديدية وشركة النفط والميناء، كما انعكس ذلك أيضا على أجور العمال العاملين في المشاريع الاقتصادية القائمة على راس المال الأجنبي بسبب ضعف مصادر تمويلها، مما كانت نتائجه وخيمة على الاقتصاد البريطاني، خصوصا وان البصرة هي المنفذ التجاري الرئيس الخارجي للعراق[١٣٥].

أمام تفاقم الأوضاع في العراق عامة وبغداد والبصرة خاصة، وتلبية لطلب الحكومة العراقية بضرورة مساندة القوات الجوية البريطانية لقوات الشرطة، بهدف القضاء على الإضراب لحماية المصالح الأجنبية، خصوصا وان الشرطة كانت عاجزة عن مواجهته، كون إضراب البصرة كان اشد تأثيرا من اضرب الألوية الأخرى فقد أظهرت بريطانيا استعدادها التام للتدخل بحجة حماية أرواح رعاياها المتواجدين في اللواء المذكور خلال تصادم الشرطة مع المضربين، وإطلاق النار عليهم ووقوع عدد كبير من القتلى والجرحى، فقامت بإصدار أوامرها برسو سفينة فولكستون الحربية في ميناء البصرة[١٣٦].

عاد رئيس الوزراء نوري السعيد إلى بغداد في الخامس عشر من تموز عام ١٩٣١ م بأمر من الملك فيصل نظرا لتدهور الأوضاع الداخلية[١٣٧]، الذي أجرى بدوره اجتماعات مع عدد من المضربين وأصحاب الحرف والمهن، وقام بإطلاق سراح المعتقلين، ووعد بدراسة مطالبهم [١٣٨]، غير أن مطالبة الأحزاب

السياسية المعارضة بإقالته، حالت دون إنهاء الإضراب، الأمر الذي دفع الحكومة في السادس عشر من تموز إلى إصدار مرسوم رقم ٩٠ (١٣٩).

وقد عقد اجتماع في السابع عشر من تموز عام ١٩٣١م في مكتب وزير الداخلية مزاحم الباجه جي، حضره رئيس الوزراء مع معتمد اللجنة الممثلة لجمعيات العمال وأرباب المصالح والمهن، انتهى باتفاق الحضور على حسم قضية اطلاق سراح الموقوفين، وعودة الأمور إلى طبيعتها في العاصمة بغداد وبقية الألوية الأخرى (١٤٠).

لكن خروج الإضراب في لواء البصرة عن سيطرة الحكومة، دفع بالضابط الآمر للقوة الجوية الملكية في العراق بتاريخ السابع عشر من تموز عام ١٩٣١م إلى إرسال برقية سرية وعاجلة إلى قائد المقر العام للقوة الجوية الملكية في الشرق الأوسط، أعرب فيها عن حاجته إلى الدعم العسكري لتقوية الموقف البريطاني في البصرة (١٤١)، الذي أجاب بدوره بوضع طائرات فيكتوريا المتواجدة في مصر، إلى جانب السرب رقم ٢١٦ تحت الإنذار وحتى إشعار آخر (١٤٢)، هذا من جانب ومن جانب آخر وبسبب انسحاب حرس الجيش العراقي من الشعيبة كتعزيزات عسكرية مع قوات الشرطة لقمع الإضراب، قامت بريطانيا في الثامن عشر من تموز بإرسال سرية ليفي(١٤٣) لدعم وجودها هناك(١٤٤).

استمر نوري السعيد في سياسته الرامية إلى احتواء الموقف، وقد تمكن من تحقيق ذلك شيئا فشيئا آخذا بمشورة المندوب السامي البريطاني، حيث أرسلت تعزيزات عسكرية مع إعداد كبيرة من أفراد الشرطة إلى البصرة أما عن طريق البرأ واستخدام القطارات أو جوا، إلى جانب قوات الليفي التي قامت بدورها بحماية الهيئات الدبلوماسية البريطانية في لواء البصرة، التي أصابها حالة من الذعر جراء اتساع الإضراب، فضلا عن حماية شركة نفط خانقين التي أصبحت هي الأخرى مهددة بالخطر بنظر المندوب السامي (١٤٥).

كان لكل الإجراءات الحكومية المدعومة من بريطانيا سياسيا وعسكريا الأثر الكبير في إعادة الاستقرار إلى البلاد، كان أهمها مطاردة رجال الأحزاب المعارضة بهدف اعتقالهم (١٤٦)، فتم إنهاء الإضراب في البصرة يوم التاسع عشر من تموز عام ١٩٣١ م، والديوانية والكوت يوم العشرين من تموز تتابعا لتشمل كل ألوية العراق التي اشتعلت فيها نار الإضرابات، وعاد الناس إلى مزاولة أعمالهم اليومية، وفتحت الحوانيت والدكاكين إلى سابق عهدها، وأصبحت شوارع العاصمة والبصرة مزدهرة بحركة العامة (١٤٧).

الخاتمة:

١- انقسم الموقف البريطاني من الإضراب إلى قسمين، الأول هو الترقب والحذر، والثاني هو التدخل واستخدام القوة بذريعة حماية رعاياها ومصالحها في العراق .

٢- كانت الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ م الفتيل الذي أشعل غضب الشارع العراقي.

٣- ان المعاهدة العراقية-البريطانية عام ١٩٣٠ م التي أثيرت عليها الكثير من الانتقادات، كانت احد أسباب إضراب تموز عام ١٩٣١ م ، للتعبير عن الرفض الشعبي لها .

٤- الشعور بالتهميش، وعدم التمثيل السياسي، كانت وراء إضراب طبقة العمال في العراق، لإثبات وجودهم كطبقة مهمة يمكن اعتمادها كقوة جديدة لها وزنها وإمكانياتها الكبيرة في مختلف نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

٥- تطور مطالب الإضراب من اقتصادية قائمة على تحسين ظروف وساعات العمل إلى سياسية قائمة على تغيير الحكومة .

الهوامش:

(١) د. ك. و،البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ٨٨٣ / ٣١١، العقد الفرنسي البريطاني عن بعض المسائل العامة للإنتداب على سوريا ولبنان وفلسطين والعراق بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠، وثيقة رقم(١)، ص٣٨-٤١.

(٢) محمد مظفر الادهمي، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني (١٩٢٠-١٩٣٢م)، (مكتبة الذاكرة، بغداد، ٢٠٠٩ م)، ص٥٥.

(٣) عبد الرحمن النقيب : هو عبد الرحمن بن علي سلمان الكيلاني الحسني، ولد في بغداد عام ١٨٤٥، وأصبح نقيب بغداد عام ١٨٩٨م ألف ثلاث وزارات متعاقبة للمدة من (٢٠ تشرين الأول ١٩٢٠ م- ١٦ تشرين الثاني م١٩٢٢م) توفي عام ١٩٢٧ م، مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، ط١، (دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥ م)، ص٦٣-٧٤.

(٤) مؤتمر القاهرة :عقد في القاهرة بتاريخ ١٢ آذار ١٩٢١ م، حضرته شخصيات بريطانية سياسية وعسكرية وبعض الشخصيات العراقية، ناقش عدة أمور منها ما يخص العراق كأختيار شخصية لتولي عرشه، وتقليل القطع العسكرية، للمزيد من المعلومات ينظر: سليم حسين ياسين، الاتجاهات القومية في مناهج الوزارات العراقية (١٩٢١ م-١٩٤١ م)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٤٥ -٤٦.

(٥) ونستون تشرشل: هو ونستون ليونارد سبنسر تشرشل ولد عام ١٨٧٤ م ينتمي إلى أسرة مارلبورو البريطانية المحافظة، بدأ حياته العلمية في الخدمة العسكرية في الهند وكوبا والسودان عام ١٨٩٥، حيث عمل مراسلاً حربياً وقد اسر في حرب البوير في جنوب أفريقيا و انتخب نائبا عن حزب المحافظين في البرلمان، تقلد عدة مناصب وزارية أهمها وزيراً للمستعمرات ١٩٢١ -١٩٢٢م، ورئيس للوزراء ١٩٤٠ - ١٩٤٥ م، توفي عام ١٩٦٥، للمزيد من المعلومات ينظر : عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج١، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩ م)، ص٧٤١.

(٦) الأمير فيصل بن الحسين: ثالث أنجال الشريف حسين، ولد في الحجاز عام ١٨٨٣، تزوج عام ١٩٠٥م، وأصبح نائباً عام ١٩١٣ م في مجلس

المبعوثان، قاد الجيش العربي الشمالي عام ١٩١٦ إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، حضر مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ م في باريس، أصبح ملكاً على سوريا عام ١٩٢٠ م، ثم ملكاً على العراق في ٢٣ أب ١٩٢١م للمزيد من المعلومات ينظر: د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ٣١١/٢١٥٧، كتاب من وكيل رئيس الديوان الملكي إلى معالي سكرتير رئيس الوزراء في ١٨ شباط ١٩٣١، وثيقة رقم (٧ و ١١)، ص٧-١٢.

(٧) علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق(١٨٨٣- ١٩٣٣)، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠ ، ص١٥٢- ١٥٤؛ ReiderVisser , Shii Sebartism in Iraq , Norweg , 2005 , P. 6.

(٨) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه ٢٠٠ / ٣١١ ،إرادة ملكية صادرة في ١٢ أيلول ١٩٢١ م، وثيقة رقم (٨) ص٩.

(٩) رجاء حسن الخطاب، العراق بين (١٩٢١-١٩٢٧م)، دراسة في تطور العلاقات العراقية البريطانية وأثرها في تطوير العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي (دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦م)، ص٣٠.

(١٠) احتوت المعاهدة على (١٨) مادة فضلاً عن الملحقين العسكري والمالي نصت على تقديم المشورة البريطانية للعراق في الأمور الداخلية والخارجية ومدتها عشرين سنة، للمزيد من المعلومات ينظر: فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية (١٩٢٢-١٩٤٨ م)،(منشورات وزارة الأعلام، العراق، ١٩٧٧ م)، ص٧٦.

(١١) ولد عام ١٨٦٤ في انكلترا، شغل عدة مناصب إدارية وعسكرية في الجيش البريطاني منها المقيم السامي في الخليج العربي عام ١٩١٤ م وضابطاً سياسياً للحملة البريطانية على العراق خلال الحرب العالمية الأولى ومفوضاً سامياً في طهران للمدة من (١٩١٨ - ١٩٢٠ م)، ثم مندوباً سامياً في العراق للمدة من (١٩٢٠ - ١٩٢٣ م)، للمزيد من المعلومات ينظر: منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية (١٨٦٤-١٩٢٣ م)، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة بغداد سنة ١٩٩٩ م ، ص٥-١٥.

(١٢) محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي، (منشورات وزارة الإعلام، العراق، ١٩٧٦)، ص ٢٤٤ .

(١٣) أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا (١٩٢٢_ ١٩٣٢ م)، (منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠ م)، ص ٥٩ .

(١٤) علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، ط١، (بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٧ م) ، ص ٦٤ .

(١٥) جريدة (العاصمة)، العدد (٣٢)، في ١١ كانون الأول ١٩٢٢م .

(١٦) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي / الديوان، ملفه رقم ٢٦١٩ / ٣٠٢٠٥ ، كتاب من وكيل متصرف لواء بغداد إلى وزارة الداخلية بتاريخ ١١ تموز ١٩٢٣ ، وثيقة رقم (٢٢) ص٣٤.

(١٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ط٦، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨ م)، ص ١٩ .

(١٨) عبد المحسن السعدون: ولد عام ١٨٧٩ في الناصرية، وتخرج من مدرسة العشائر في استانبول عام ١٨٩٧ م ، ثم تخرج برتبة ملازم ثاني عام ١٨٩٩ م من المدرسة العربية، انتخب نائب عن لواء العمارة في مجلس المبعوثان عام ١٩٠٨ م وعن لواء المنتفك عام ١٩١٢ و ١٩١٤ م ، عاد إلى بغداد عام ١٩١٩، عين وزيراً للعدلية عام ١٩٢٢ م في الوزارة النقيبية الثانية ووزيراً للمالية في الوزارة النقيبية الثالثة، وأصبح نائباً عن لواء البصرة في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ م . للمزيد من المعلومات ينظر: د.ك .و،الوثائق البريطانية / الديوان، ملفه رقم ١٢٢ ، كتاب من ضابط الخدمة الخاصة إلى أركان الجو الاستخبارات في ٢٥ شباط ١٩٢٧ م ، وثيقة رقم (١٦)، ص ١٠٨ – ١١٠ .

(١٩) جريدة (العاصمة)، العدد (١٩)، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٢م ، ص ١٩.

(٢٠) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفه رقم ١١٠٨ / ٣١١ ،مذكرة من سكرتير فخامة المعتمد السامي إلى رستم حيدر سكرتير جلالة الملك فيصل في ٢٠ تشرين ١٩٢٢ م ، وثيقة رقم (١٩) ص٣٣.

(٢١) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفه رقم ٢٤٣٩ / ٣١١، كتاب من سكرتير مجلس الوزراء إلى رئيس الديوان الملكي في ٧ تموز ١٩٢٣م، وثيقة رقم (٢٣)، ص٤٣-٤٤.

(٢٢) جعفر العسكري : ولد في بغداد ١٨٨٥م درس في المدرسة العسكرية وخدم ضابطاً في الجيش العثماني في البلقان واليمن والعراق والدردنيل وليبيا والجزيرة العربية كان يتكلم عدة لغات هي العربية والتركية والكردية والأرمنية والفارسية والألمانية والإنكليزية وحامل لعدة أوسمة، إلتحق بالجيش العربي عام ١٩١٦م ، وعين عام ١٩٢٠ م حاكماً على حلب، ثم وزيراً للدفاع في الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ م، ومتصرف للواء الموصل عام ١٩٢٣ م ، وأصبح رئيساً للوزراء في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ م، للمزيد من المعلومات ينظر: د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن، ملفه رقم ٤١٤، ملحوظات الرئيس اس. سي. جي بيركلي عن شيوخ وعشائر منطقة الشطرة والشخصيات العراقية إلى وزارة المستعمرات بتاريخ ١ حزيران ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٩٢)، ص١٠٦؛ علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى ١٩٣٦، (مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧ م) ،ص٢٤- ٥٥ .

(٢٣) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي / الديوان، ملفه رقم ١١٠٨ / ٣١١، برقية من وزارة الداخلية إلى كافة المتصرفين بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٢٤ م ، وثيقة رقم (٢)، ص٢.

(٢٤) رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤ ، ص٣١.

(٢٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ١٩١٨- ١٩٥٨، ط١١، (مركز الأبجدية، بيروت، ١٩٨٠ م)، ص٦٦.

(٢٦) علاء جاسم محمد ،جعفر العسكري، ص٩٩.

(٢٧) ياسين الهاشمي ولد في بغداد عام ١٨٨٢، دخل الإعدادية العسكرية عام ١٨٩٥ م ،ثم الكلية الحربية في استانبول عام ١٨٩٩ م ، وتخرج برتبة ملازم ثاني عام ١٩٠٢، واكمل كلية الأركان عام ١٩٠٥، عاد إلى بغداد في العام نفسه، بعد أن عين في قيادة فرع الجيش السادس في بغداد، للمزيد من المعلومات ينظر: سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي وأثره في تاريخ العراق المعاصر ١٩٢٢-١٩٣٦ م، (دار دجلة، عمان، ٢٠١٣ م)، ص٢٩-٣٨ .

(٢٨) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب السياسية، ط٢ ،(شركة العارف للنشر والتوزيع ، بيروت، ٢٠٠٧ م)، ص٦٩٩.

(٢٩) أحلام حسين جميل، الأفكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الانتداب (١٩٢٢ _ ١٩٣٢ م)،(مطبعة الزمان، بغداد، ١٩٥٨ م)، ص٣٧.

(٣٠) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ١٩١ / ٣١١، كتاب من الملك فيصل إلى عبد المحسن السعدون في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ م ، وثيقة رقم (٣) ص٣.

(٣١) جريدة (العراق)، العدد (١٧٢٩ م)، في ١٨ كانون الأول ١٩٢٥ م ، ص ٥ .

(٣٢) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ٢٤٦٨ / ٣١١، مقررات جلسة مجلس الوزراء في ١٧ كانون الأول ١٩٢٥ م ، وثيقة رقم (٧٦)، ص١٢٤-١٢٥.

(٣٣) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ١٩٤ / ٣١١، كتاب من رئيس الوزراء إلى جلالة الملك فيصل في ٩ كانون الثاني ١٩٢٦ م ، وثيقة رقم (١)، ص١.

(٣٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث ،ج٢، ط٧ ،(الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨ م) ، ص١٣٧.

(٣٥) عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١ _١٩٣٢ م ، (مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧٥ م)، ص٢٠٥.

(٣٦) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ١٩٥ / ٣١١ ، كتاب من المندوب السامي البريطاني إلى وزارة المستعمرات في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٦ م، وثيقة رقم (٣٨)، ص١١٤.

(٣٧) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية ١٩٢١ م ، ص١٦٣ - ١٦٤

(٣٨) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه ١٩٤/ ٣١١ ،كتاب من رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون إلى جلالة الملك فيصل في ١ تشرين الثاني ١٩٢٦ م ، وثيقة رقم (٧)، ص٨.

(39) AIR 23-582-4583, Book of the special service officer to the corners of the air on November 21 , 1926, the No.39.

(٤٠) أحتوى القانون على (٤٥) مادة تضمنت إعطاء وزير المالية صلاحيات واسعة لاستيفاء ضريبة الدخل كما حدد الموظفين المشمولين بهذه الضريبة وشرائح المجتمع الآخر وتستوفي سنوياً دخول الأشخاص الغير مشمولين بالضريبة منها الدخل الزراعي ودخل الأملاك والدخول الأخرى التي تستوفي منها الضريبة وفق قوانين أخرى للمزيد من المعلومات ينظر: د. ك و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ٢٤٨١ /٣١١، مقررات جلسة مجلس الوزراء في ٢٣ شباط ١٩٢٧ م، وثيقة رقم (١٣٨)، ص.ص٢٩٣-٢٩٦.

(41) AIR 23-265-4583, Book of the special service officer to the corners of the atmosphere in the March 24, 1927, Document No.35.

(٤٢) د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم ٣٠٣، مقتطفات من المندوب السامي البريطاني إلى وزارة المستعمرات في ٩ حزيران ١٩٢٧ م ، وثيقة رقم (٦)، ص ١٩.

(٤٣) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ١٩٤ / ٣١١، كتاب من ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني إلى الملك فيصل في ١٨ كانون الأول ١٩٢٧ م ، وثيقة رقم (٤٨)، ص ٧٧.

(٤٤) ستيفن همسلي لونكريك وفرانك ستوكس ،العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز ١٩٥٨ ترجمة: مصطفى نعمان احمد، (مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٨ م)، ص ٩١ .

(٤٥) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ١٩٤ / ٣١١، كتاب من رئيس الوزراء جعفر العسكري إلى الملك فيصل في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨ م ، وثيقة رقم (٤٨) ص ٧٨.

(٤٦) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ١٩٤ / ٣١١، إرادة ملكية صادرة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨م، وثيقة رقم (٥٦)، ص ٨٠.

(٤٧) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ١٤٢٢ / ٣١١، كتاب من هنري دوبس إلى رئيس الوزراء في ٢١ كانون الأول ١٩٢٨م، وثيقة رقم (٣٨) ،ص ١٢٢.

(٤٨) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ١٤٢٢ / ٣١١، كتاب من هنري دوبس إلى رئيس الوزراء في ٢١ كانون الأول ١٩٢٨م، وثيقة رقم (٣٨)، ص ١٢٢.

(٤٩) لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي ،(مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨ م)، ص ٢٨٩ .

(٥٠) د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم ١٨٢، تقرير من ضابط الخدمة الخاص إلى استخبارات أركان الطيران في ١٥ أيلول ١٩٢٨، وثيقة رقم (١٠)، ص ١٦.

(٥١) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي ،الجلسة الثامنة والعشرون في ١٨ آب ١٩٢٨ م ، ص ٦٥٠ - ٦٥١ .

(٥٢) جريدة (الاستقلال)، العدد (١٤١٢)، في ٢٢ أب ١٩٢٩ م .

(٥٣) عدي حميد فهد، دور نواب الدليم في البرلمان العراقي ١٩٢٥ – ١٩٥٨ م ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الانبار ،٢٠١١، ص ٤٨ .

(٥٤) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ٢٨٤ / ٣١١، كتاب من المندوب السامي إلى رئيس الوزراء في ١٤ أيلول ١٩٢٩ م، وثيقة رقم (٢)، ص.ص ١٠ – ١٢؛ د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن، ملفه رقم ٤٠٨، برقية دار الاعتماد البريطاني إلى رئيس الوزراء العراقي في ١٤ أيلول ١٩٢٩ م، ص.ص ٣٢ ؛ د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ٢٨٤ / ٣١١، كتاب من المندوب السامي إلى رئيس الوزراء في ١٤ أيلول ١٩٢٩ م، وثيقة رقم(٢)، ص ١٠ - ١٢.

(٥٥) د. ك. و،الوثائق البريطانية /لندن، ملفه رقم ٤٠٧، مذكرة من المندوب السامي البريطاني في العراق إلى وزارة المستعمرات في ١٦ أيلول ١٩٢٩ م، وثيقة رقم (١)، ص٢ .

(٥٦) د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم ٤٠٨، كتاب من نائب المندوب السامي إلى دار الاعتماد في ٢٣ أيلول ١٩٢٩ م ،وثيقة رقم (١)، ص ٣٨ .

(٥٧) لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون، (المرجع السابق) ص ٣٢٠ .

(٥٨) أن زوجته من أصول تركية ومتعصبة لعادتها حتى أنها لم تكن تجيد اللغة العربية بشكل جيد وكانت تعامله بازدراء أمام ضيوفه من آل سعدون، مما أدى إلى عدم ارتياحه في حياته الزوجية، وأيضا هجوم المعارضة العراقية عليه .عبد الحميد العلوجي، العراق في رسائل المس بيل (١٩١٧ – ١٩٢٦ م)، ترجمة : جعفر الخياط، ط١، (دار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٣)، ص ٥٥٩.

(٥٩) نوري عبد الحميد خليل، خدمات وكلاء التاج للحكومة العراقية (١٩٢٩ – ١٩٤١ م)، مجلة (المؤرخ العربي)، العدد الثاني والعشرون، ١٩٨٢، ص ١٧٩ .

(٦٠)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ط٦ ،(دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨)، ص ٢٧٤ ؛ أحلام حسين جميل، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٦١) فرنسيس همفريز : عين مندوباً سامياً لبريطانيا في العراق خلفاً لـ (كلبرت فولنكهام كلايتون) في ٧ تشرين الأول ١٩٢٩م، وفي أثناء توجهه إلى العراق حمل معه، مذكره أوضحت فيها بريطانيا استعدادها لترشيح العراق لعصبة الأمم، أصبح أول سفير لبلاده في بغداد، بعد دخول العراق عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٢ م وبقي في العراق حتى إنتهاء خدمته في ١٥ آذار ١٩٣٥م، للمزيد من المعلومات ينظر: ياسين طه ظاهر، المصدر السابق، ص ٦٨ .

(٦٢) خالد عبد العزيز القصاب، مذكرات عبد العزيز القصاب، ط ١، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٧ م) ،ص ٢٥٨ .

(٦٣) فاروق صالح العمر ،المعاهدات العراقية البريطانية، (المرجع السابق)ص٢٠٥.

(٦٤) نوري السعيد: ولد في بغداد عام ١٨٨٨ م وتلقى تعليمه في استانبول وخدم في الجيش العثماني في حرب البلقان وكان أحد مؤسسي جمعية العهد عام ١٩١٣ م ألتحق بالجيش العربي عام ١٩١٦ م وخدم كرئيس أركان الجيش حتى سقوط حكومة دمشق عام ١٩٢٠ عاد إلى بغداد عام ١٩٢١م ، للمزيد من المعلومات ينظر : د. ك .و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم ٤١٤، ملحوظات الرئيس أس. سي. جي بيركلي عن العشائر وشيوخ منطقة الشطرة والشخصيات العراقية إلى وزارة المستعمرات في ١

حزيران ١٩٣١م ، وثيقة رقم (١١١)، ص ١٣١ ؛ دائرة التقاعد الوطنية، إضبارة نوري السعيد، المرقمة ٦٧٨ / ٣١، دفتر خدمة نوري السعيد ،ص٤٧ .

(٦٥) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ١٩٥ /٣١١، إرادة ملكية صادرة في ٢٣ آذار ١٩٣٠ م ، وثيقة (٣١)، ص ٦٥ .

(٦٦) احتوى منهاج الوزارة على ثلاثة نقاط أساسية أولها عقد معاهدة جديدة مع الجانب البريطاني وحسب مقترحات ١٤ أيلول ١٩٢٩ م ، ثانياً معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تخفيض الميزانية التي أقرت في مجلس النواب واتخاذ إجراءات جديدة لمعالجة الأزمة، ثالثاً تولي المسؤولية من خلال الاستغناء عن بعض الموظفين الأجانب وإعادة هيكلية الدولة، واستعداد الموظفين العراقيين لتحمل المسؤولية وبصورة تدريجية إلى أن يدخل العراق عصبة الأمم للمزيد من المعلومات ينظر: د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ١٩٥ /٣١١، كتاب من نوري السعيد إلى الملك فيصل في ٢٣ آذار ١٩٣٠ م ، وثيقة رقم (٣٤)، ص ٦٩ – ٧٠ .

(٦٧) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ،(دار الطليعة، بيروت ،١٩٧٠ م)، ص ٢٤ – ٢٥.

(٦٨) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ٣٨٣ / ٣١١، ، مقررات جلسة مجلس الوزراء في ٨ نيسان ١٩٣٠ م ، وثيقة رقم(٩)، ص ٣٨ -٣٩ .

(٦٩) عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢ م ،ط١،(شركة التايمس للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٧ م) ، ص ١٩٤ – ١٩٥ .

(٧٠) ضمت المجموعة الأولى من الصحف المعطلة (فتى العراق) و(صديق الشعب) للمزيد من المعلومات ينظر : د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ٣٨٣ / ٣١١، ، مقررات جلسة مجلس الوزراء في ١٦ نيسان ١٩٣٠ م ، وثيقة رقم(١٦)، ص ٧٦ ؛ د ك. والوثائق البريطانية/لندن، ملفه رقم ٤٧٧،محضر اجتماع ال(١٣) للجنة الانتدابات في ٣ تشرين الثاني ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٧)، ص٥٨.

(٧١) إحتوت المعاهدة على (١١) مادة فضلاً عن الملحقين العسكري والمالي والقضائي وتدخل حيز التنفيذ بعد دخول العراق عصبة الأمم، وقد جعلت المعاهدة مقدرات العراق الإقتصادية والسياسية والعسكرية في خدمة المصالح البريطانية ، للمزيد من المعلومات ينظر : د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم ٤٤٣، كتاب من ديوان مجلس الوزراء إلى دار الإعتماد البريطاني في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م، وثيقه رقم (١٠)، ص ٤٣

(72) Peter sluglett, Britain in Iraq, New york , 2007 , p. 125.

(٧٣) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ٢٨٤ / ٣١١، مقررات جلسة مجلس الوزراء في ١٩ تموز ١٩٣٠ م ، وثيقة رقم(١٣)، ص ٤٢.

(٧٤) لعب ياسين الهاشمي دورا بارزا في بث المعارضة لمعاهدة ١٩٣٠ م داخل صفوف الجيش العراقي بحكم علاقته القوية مع العديد من الضباط فيه .د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم٢٩، كتاب من ضابط الخدمة الخاصة إلى مقر القوة الجوية في الهنيدي بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٣٠ م ، وثيقة رقم (١)، ص ٤٤ .

(٧٥) الشيخ محمود الحفيد: ولد في السليمانية ١٨٨١ م ،ألحق هزيمة بالقوات الروسية خلال الحرب العالمية الأولى بالقرب من بنجوين، شارك في معركة الشعيبة إلى جانب القوات العثمانية ضد البريطانيين عام ١٩١٥، عين حاكماً من قبل البريطانيين في السليمانية إلا أنه ثار عليهم عام ١٩١٩ بسب نكثهم للوعود وأعلن نفسه ملكاً وشكل حكومة كردية، للمزيد من المعلومات ينظر : حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، (شركة العارف للنشر والتوزيع ، بيروت، ٢٠١٣م)، ص ٥٦٨ - ٥٦٩ .

(٧٦) أصدرت الحكومة قرار بإغلاق جريدة (صوت العراق) وجريدة (البلاد) للمزيد من المعلومات ينظر : د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ٣٨٦ / ٣١١، مقررات جلسة مجلس الوزراء في ٢١ تموز ١٩٣٠ م ، وثيقة رقم(١١٥)، ص١٩٥.

(٧٧) الاثوريين : اختلفت الآراء حول أصل الآثوريين، إذ عدهم البعض من الكرد الذين اعتنقوا المسيحية وأبدلوا لغتهم الكردية بلغةِ الكنيسة في حين عدهم البعض الآخر بأنهم من الطائفة النسطورية المسيحية التي انشقت عن تعليم الكنيسة ، أما تسمية الآثوريين فمنهم من أكد رجوعهم

للآشوريين سكان العراق القدماء ومنهم من أكد أنه لقب أطلقه البريطانيين عليهم أو تسمية سمو بها أنفسهم لغايات سياسية ويخضع الآثوريين لرجل دين يسمى (مارشمعون)، كان المركز الرئيسي لتجمع الآثوريين في منطقة حكارى الجبلية التركية بالقرب من بحيرة وان، لكن بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى انحازوا إلى جانب الحلفاء مما أدى إلى قيام العثمانيين بحملة كبيرة ضدهم عام ١٩١٥، مما اضطروا إلى الهرب إلى شمال إيران ومن ثم إلى همدان حيث قاموا بالاتصال بالقوات البريطانية ،للمزيد من المعلومات ينظر: رياض رشيد ناجي الحيدري، الاثوريون في العراق ١٩١٨-١٩٣٦، ط١، (مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٧٧ م)، ص ٢١-٣٢.

(٧٨) لويد دولبران، العراق من الانتداب إلى الاستقلال(١٩١٤- ١٩٣٢ م) ، (دار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٢ م)، ص١٩١ .

(٧٩) د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم٢٩، كتاب من المندوب السامي البريطاني إلى نوري السعيد في ١٩ آب ١٩٣٠ م، وثيقة رقم (١٠)، ص ٤٦ .

(٨٠) سامي عبد الحافظ القيسي، المصدر السابق، ص ١١٩ .

(٨١) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ٣٨٩ / ٣١١، مقررات جلسة مجلس الوزراء في ٤ تشرين الأول ١٩٣٠ م ، وثيقة رقم(٩)، ص ١٣.

(٨٢) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم ١٣٤ / ٣١١، محاضر جلسات مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي السادس، الجلسة الرابعة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠، وثيقة رقم (٧)، ص٢٤؛ محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي، الجلسة السابعة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ م، ص ٦٧-٧٩ .

(٨٣) المصدر نفسه، ص٧٩-٨٠.

(٨٤) الأزمة الاقتصادية العالمية : هي ظهور فجوة بين إنتاج السلع وتصريفها، فظهرت أزمة فلاحية ناجمة عن الجفاف سنوات ١٩١٩-١٩٢٩، وانعكست آثارها على سائر القطاعات الاقتصادية حرف وتجارة داخلية. يوسف علي عبد الاسدي وحسين جواد كاظم، تحليل ظاهرة الأزمات المالية وسبل الإحاطة بها، بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة فلادلفيا ،عمان ،٢٠٠٥ م،ص٤-٥.

(٨٥) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة: زينة جابر ادريس، (بيروت، ٢٠٠٦ م)،ص١١٨.

(٨٦) سفانه هزاع إسماعيل حمودي الطائي، الموصل في سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٢ م، ص٨٠ .

(٨٧) ستار علك عبد الكاظم الطفيلي، التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة السياسية البرلمانية في لواء الحلة منها ١٩٣٩- ١٩٥٨ م، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٣، ص٢٣.

(٨٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٢، ص٢٣٠

(٨٩) فهد مسلم الفجر، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠-١٩٣٣ م ، ط١، (دار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٤ م)، ص ١٧٠.

(٩٠) محمد صالح القزاز: أول قائد عمالي في العراق ومؤسس الحركة النقابية العمالية، وعضو بارز في جمعية أصحاب الصنائع، وانتخب معتمدا لها، ومن المقربين للحزب الوطني العراقي، كان من ابرز منظمي إضراب ٥تموز عام ١٩٣١ م ، وبعد حل جمعية أصحاب الصنائع ألف جمعية عمال الميكانيك والتي استمرت إلى نهاية عام ١٩٣٣ م ، ونتيجة دورها في مقاطعة شركة التنوير الكهربائية لمدة شهر، أدى ذلك إلى إغلاقها، واعتقل ونفي إلى عنه لمناهضته لانقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ م . حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسية العراقية، ط٢، (شركة المعارف للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣ م) ،ص٥٥٢.

(٩١) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/ الديوان، ملفه رقم٣٢٠٥٠/٨٦٠١، كتاب من دائرة التحقيقات الجنائية المركزية إلى وزير الداخلية في ٣ كانون الأول ١٩٣٠ م ، وثيقة رقم (٢)،ص٤-٥.

(٩٢) مزاحم الباجه جي:ولد عام ١٨٩٠ في بغداد وبعد إكمال دراسته الأولية التحق بكلية الحقوق عام ١٩١٠ م وتخرج منها عام ١٩١٣ م وعمل في مجال المحاماة ثم تدرج المناصب الحكومية، للمزيد من المعلومات ينظر : فهد مسلم الفجر، المصدر السابق، ص١٥-٥٩ .

(٩٢) جمعية أصحاب الصنائع : بادر في تأسيسها الحزب الوطني العراقي عام ١٩٢٩، تكونت الجمعية من الحرفيين، لكنها سرعان ما جذبت إليها عمالا من ورشات الحديد والدباغة في بغداد، وبفضل الكساد الاقتصادي الحاد خلال ١٩٢٩-١٩٣١ م أخذت الطابع السياسي من خلال إضراب تموز عام ١٩٣١ م ، لانتزاع حقوق العمال، لكنها حلت من قبل الحكومة على اثر هذه الاضطرابات. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب السياسية، ط٢، (شركة المعارف للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧م) ،ص٢٧٩.

(٩٣) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/الديوان، ملفه رقم ٣١١/١٢٠٥، كتاب من رئيس جمعية أصحاب الصنائع إلى جلالة الملك فيصل في ٢٦ نيسان ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٧)،ص٧.

(٩٤) د. ك .و، البلاط الملكي العراقي/الديوان، ملفه رقم ٣١١/١٩٦، كتاب من سكرتارية مجلس الوزراء إلى رئيس الديوان الملكي في ٢٥ نيسان ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٣)، ص٣.

(٩٥) المصدر نفسه، ص٤.

(٩٦) د. ك. و، الوثائق البريطانية/لندن، ملفه رقم ٤٧٧،محضر الاجتماع (١٣) للجنة الانتدابات في ٣ تشرين الثاني ١٩٣١، وثيقة رقم (٧)، ص٥٩. ؛ عبد الرحمن إدريس صالح، الشيخ محمود الحفيد والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام ١٩٢٥ م ، (دار الحكمة ، لندن، ٢٠٠٥ م) ، ص١- ٢٠ .

(٩٧) حزب الإخاء الوطني : من الأحزاب السياسية العلنية التي أجيزت في عهد الانتداب البريطاني بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ وكان من ابرز مؤسسيه ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني استمر الحزب بممارسة نشاطه السياسي حتى تم تجميد نشاطه بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٣٥ م .عماد خميس حمزة، حزب الإخاء الوطني ودوره السياسي في العراق ١٩٣٠ - ١٩٣٥ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الانبار، ٢٠١٣ م .

(٩٨) الحزب الوطني العراقي : من الأحزاب السياسية العلنية التي أجيزت في عهد الانتداب البريطاني بتاريخ ١٢ أب ١٩٢٢ م وكان من ابرز مؤسسيه جعفر أبو التمن أوقف نشاط الحزب من قبل المندوب السامي برسي كوكس بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٢٢ بسبب شعور الحكومة البريطانية بتزايد نشاط الحزب المعارض للتواجد البريطاني الا انه أعاد نشاطه عام ١٩٢٨ للمزيد من المعلومات ينظر : عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث (١٩١٤-١٩٣٩ م)، ط١، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ،٢٠٠٢ م)، ص٢١٩.

(٩٩) حزب العهد العراقي: أسس في ١٤كانون الأول عام ١٩٣٠ م وانتخب نوري السعيد عميداً له وكان الهدف منه دعم وزارته. د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم٤١٤، ملحوظات الرئيس اس .سي. جي بيركلي عن العشائر وشيوخ منطقة الشطرة والشخصيات العراقية إلى وزارة المستعمرات في ١ حزيران ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٥٨)، ص ٦٧.

(١٠٠) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/الديوان ،ملفة رقم ٣١١/٨٩٠،كتاب من جمعية اصحاب الصنائع إلى الملك فيصل في ٢٦ نيسان ١٩٣١، وثيقة رقم (٧)، ص٧.

(١٠١) المصدر نفسه ،ص٨.

(١٠٢) رستم حيدر: هو محمد بن رستم بن علي ولد في لبنان عام ١٨٨٩ م ثم انتقل إلى دمشق وأكمل دراسته الأولية ثم إلى الأستانة وأكمل دراسة الحقوق عام ١٩٠٩ م . وبعد قيام الحرب العالمية الأولى التحق بالجيش العثماني، أصبح وزيرا للعدلية عام١٩٢٩ م ، ثم وزيرا للداخلية عام١٩٣٠. للمزيد من المعلومات ينظر : عباس فرحان ظاهر الزاملي، رستم حيدر ودوره السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧ م ، ص ٥- ١٥ .

(١٠٣) عندما تأسست الدولة العراقية عام ١٩٢١ م لم يكن هناك قانون خاص للضرائب والرسوم التي تجبى من الشعب لحساب البلديات، وكانت الحكومة قد اكتفت بالبيان الذي أصدره القائد العام للقوات البريطانية الخاص بالرسوم التي ينبغي أن يدفعها السكان للبلدية، وعندما تسلم نوري السعيد مقاليد الحكم أقرت حكومته لائحة قانونية لذلك، وتم تقديمها إلى مجلس النواب الذي بدوره اقرها في العاشر من أيار عام ١٩٣١ م وصادق عليها الملك، والذي سبب هياجا

عاما واستنكرته الأحزاب السياسية. جريدة (الوقائع العراقية)، العدد(٩٩٥) ،في ١٤ حزيران١٩٣١ م ؛ مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣١، (مطبعة دنكور الحديثة، بغداد،١٩٣٢ م) ،ص٨٠٤-٨٠٨ ؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ،ج٣،ط٦، (دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ،١٩٨٨ م)، ص ١٢٧.

(١٠٤) د .ك. و، البلاط الملكي العراقي/الديوان، ملفه رقم ٣١١/٨٣١٨، تقرير إداري للواء بغداد لشهر تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٨)،ص٣٤.

(١٠٥) شهاب احمد الحميد، الثورة الصامتة إضراب بغداد ١٩٣١ م ،(مطبعة العمال المركزية، بغداد ،١٩٨٧)، ص٤٧-٤٨.

(١٠٦) نصت المطالب على إطلاق سراح الموقوفين، وإلغاء رسوم البلديات المستحدثة وتخفيف القديم منها، والنظر في مشكلة العاطلين عن العمل وتعويضهم عما أصابهم من خسائر نتيجة الإضراب، وإلغاء قانون ضريبة الدخل، والاحتجاج على قسوة الشرطة ومنع عقد الاجتماعات في المعاهد الدينية ومقرات الأحزاب ،المصدر نفسه،ص٤٨؛عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣ ،ص١٤٥.

(١٠٧) جريدة(الأخبار)، العدد (٤٣٤)، في ٦ تموز ١٩٣١ م ، ص٣.

(١٠٨) عماد خميس حمزة، المصدر السابق، ص١٦٧ .

(١٠٩) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/الديوان، ملفه رقم ٣١١/٨٣١٨، تقرير اداري للواء بغداد لشهر تموز ١٩٣١ م ، وثيقه رقم(١٠)، ص٤٦.

(١١٠) محمود صبحي الدفتري : ولد في بغداد عام ١٨٨٩م وتلقى تعليمه فيها ثم التحق بمدرسة الحقوق عام ١٩٠٨م وتخرج منها عام ١٩١٢ م غادر العراق بعد الاحتلال البريطاني عام ١٩١٤ م إلى استانبول وعاد إلى بغداد وعين مشاوراً حقوقياً لأمانة العاصمة عام ١٩٢٣ م ثم أميناً للعاصمة عام ١٩٣٠ للمزيد من المعلومات ينظر: مير بصري، أعلام التركمان والأدب التركي في العراق الحديث ،(دار الوراق، لندن، ١٩٩٧ م)، ص٩٢.

(١١١) جريدة (العالم العربي)، العدد(٢٢٤٣)، في ٧ تموز ١٩٣١ ؛ شهاب احمد الحميد، المصدر السابق، ص٥٤-٥٥.

(١١٢) الملك علي بن الحسين : أكبر أنجال الشريف حسين بن علي ملك الحجاز، كان على رأس الجيوش التي حاصرت المدينة المنورة لمدة طويلة أثناء قتال آل سعود، لكن الانتصارات التي حققها الأخير فيما بعد على الهاشميين أدى إلى تنازل الشريف حسين عن العرش إلى ابنه الأمير علي لكن الأخير انسحب إلى جدة وبقي محاصراً فيها من قبل آل سعود إلى أن تنازل عن عرش الحجاز عام ١٩٢٥ م إلى عبد العزيز آل سعود وغادر إلى قبرص ومن ثم إلى بغداد للمزيد من المعلومات ينظر : عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٤، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥ م)، ص١٨٣ ؛ مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، ص٢٠٥.

(١١٣) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفه رقم ٣١١/١٢٠٥، كتاب من علي جودت الأيوبي كاتم أسرار حزب الإخاء الوطني، وجعفر أبو التمن معتمد حزب الوطني العراقي إلى نائب الملك فيصل بتاريخ ٧تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (١١)، ص١٢.

(١١٤) أقرت بريطانيا حق العمال بالإضراب عام ١٨٧١،للمزيد من المعلومات ينظر : عدي محسن غافل الهاشمي، الإصلاح البرلماني في بريطانيا في العصر الفكتوري ١٨٣٧-١٩٠١ م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص١٧٤ .

(١١٥) شهاب احمد الحميد، المصدر السابق، ص١٤ .

(١١٦) د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم ١، برقية من المندوب السامي البريطاني في العراق إلى وزارة الخارجية (المستعمرات) في ٦تموز ١٩٣١، وثيقة رقم (٥٠)،ص١٤٣.

(١١٧) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/الديوان، ملفه رقم ٣١١/١٢٠٥، كتاب من رشيد عالي الكيلاني معتمد حزب الإخاء وجعفر أبو التمن معتمد الحزب الوطني إلى نائب الملك فيصل في ١٠تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (١٠)، ص١١.

(١١٨) هيوبرت يانغ : دبلوماسي بريطاني يعين لأول مرة موظفا في منطقة جبل طارق، قدم إلى العراق عام ١٩٢٩ م ، عين وكيلا للمعتمد السامي خلفا لبورديلون، لعب دورا بارزا في الدفاع عن مقدرة العراق على الاستقلال ودخول عصبة الامم، للمزيد من المعلومات ينظر: ياسين طه ظاهر، المصدر السابق، ص٧١.

(١١٩) د. ك. و، الوثائق البريطانية/لندن، ملفه رقم ١، برقية من نائب المندوب السامي في العراق إلى وزارة الخارجية (سري) بتاريخ ١١تموز١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٥١)، ص١٤٥.

(120) AIR 2-611-2205, Telegram from the Deputy High Commissioner in Iraq to the Ministry of Foreign Affairs (Sri) dated July 11, 1931, No.3032.

(١٢١) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/الديوان، ملفه رقم ٣١١/١١١٣، برقية من نوري السعيد إلى وزارة الداخلية بتاريخ ١١تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٢٢)، ص٧٤.

(١٢٢) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/الديوان، ملفه رقم ٣١١/١١١٣، كتاب من مستشار وزير الداخلية إلى المعتمد السامي بتاريخ ١٢تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٢١)، ص٧١-٧٢.

(١٢٣) سيسل جون أدموندز ، من مواليد عام ١٨٨٩، خريج جامعة أوكسفورد، التحق بالخدمة القنصلية البريطانية عام ١٩١٠ م مترجماً في دائرة السلك القنصلي للشرق الأوسط، وعمل وكيلاً لنائب القنصل البريطاني في بوشهر على الخليج العربي عام ١٩١٢ م ، استدعاه المقيم السياسي في الخليج العربي آنذاك(برسي كوكس) إلى البصرة فمنحه رتبة نقيب احتياط، ما لبث أن عين معاون ضابط سياسي في العراق عام ١٩١٥ م ، شغل وظيفة الضابط السياسي لقوات الحملة البريطانية في العراق وإيران عام ١٩١٧ م ، أوكلت إليه مهام سياسية في كردستان العراق عام ١٩٢٢ م . ، للمزيد من المعلومات : عبد الرحمن إدريس صالح، سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق ١٩١٤-١٩٣٢ م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٩ م ، ص٤٠.

(١٢٤) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/الديوان، ملفه رقم ٣١١/١١١٣، مذكرة سي. جي .ادموندز مساعد مستشار وزارة الداخلية إلى المندوب السامي في ١٢تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٢١)، ص٧١.

(125) AIR 23-265-4583,Book of Assistant Interior Ministry adviser Admundzaly High Commissioner in July 12, 1931 , No.21.

(١٢٦) د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم ١، برقية جفرية من وكيل المندوب السامي إلى وزارة الخارجية للمستعمرات في ١١تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٥٢)، ص١٤٧.

(١٢٧) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/الديوان، ملفه رقم ٣١١/١١١٣، كتاب من وزارة الداخلية إلى سكرتير المعتمد السامي في ٢١ تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (١٨)، ص.ص٥٢-٥٣.

(١٢٨) د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم ١، برقية جفرية من وكيل المندوب السامي إلى وزارة الخارجية للمستعمرات في ١١تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٥٢)، ص.ص١٤٧-١٤٨.

(١٢٩) سامي عبدالحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامين ١٩٢٢-١٩٣٦، ج٢، (مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٥ م)، ص. ص١٤١-١٤٢.

(١٣٠) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/الديوان، ملفه رقم ٣١١/١١١٣، تقرير من متصرف لواء الديوانية إلى وزارة الداخلية في ١٧ تموز ١٩٣١ م، وثيقة رقم (١)، ص١-٣؛ د.ك. و، البلاط الملكي العراقي/الديوان، ملفه رقم ٣١١/٥٩٧١، كتاب من مديرية ناحية الرميثة إلى قائمقام قضاء السماوه في ١٣ تموز ١٩٣١م، وثيقة رقم (١٠٣)، ص١٤٩.

(١٣١) عبدالستار شنين الجنابي، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١-١٩٤١ م ، (مكتبة الذاكرة، بغداد، ٢٠١٠)، ص٢٠٥-٢٠٦ ؛ فهد مسلم فجر، المصدر السابق، ص.ص١٨٠.

(١٣٢) احتوى المرسوم على ثلاث مواد، نصت المادة الأولى على أن المتصرفية والقائمقامية والمدير وحاكم الجزاء ومدير ومعاون الشرطة هم رجال الحكومة، لكل واحد منهم أن يقرر ما إذا كان الاجتماع يخشى منه أن يتسبب الإخلال بالأمن العام وان يأمر بتفريقه. د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/الديوان، ملفه رقم ٣١١/٣٩٧، مقررات جلسة مجلس الوزراء في ١٢تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (١٨)، ص٥٥.

(١٣٣) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/الديوان، ملفه رقم ٣١١/١١١٣، تقرير من وزارة الداخلية إلى سكرتير المعتمد السامي في ٢٢تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (١٨)، ص٥٥.

(134) AIR 23-265-4583 ,Note by the Assistant Interior Ministry adviser to the High Edmonds adopted on July 12, 1931, No.2.

(135) AIR 2 -611-2205 , Telegram from the headquarters of the Air Force to the Ministry of Aviation in the July 18, 1931,No.460.

(١٣٦) د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم ١، برقية من مقر القوة الجوية الملكية –بغداد إلى وزارة الطيران في ١٧ تموز ١٩٣١م ، وثيقة رقم (٥٣)، ص١٤٩؛ د. ك. و،، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم ١١١، تقرير من عقيد الجو مارشال إلى مقر القوة الجوية في ٢٠ تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٩)، ص.ص ٣٧-٣٨.

(١٣٧) د. ك. و، البلاط الملكي العراقي/الديوان، ملفه رقم ٣١١/١١١٣، تقرير من مستشار وزارة الداخلية إلى المعتمد السامي في ٢٢تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (١٨) ،ص٥٢-٥٣.

(١٣٨) جريدة (العالم العربي)، العدد(٢٢٥٢)، في ١٧ تموز ١٩٣١ م، ص٩ .

(١٣٩) احتوى المرسوم على ست مواد قضت بالسجن لمدة ستة أشهر وفرض غرامة مالية قدرها ٦٠٠ ربية على كل شخص يحرض بالكلام أو بواسطة نقل عامة أو مادة مكتوبة أو مطبوعة أو نشر أخبار كاذبة أو رسالة بريدية أو مكالمة تلفونية، لإدامة الإضراب. د.ك. و، البلاط الملكي العراقي/الديوان، ملفه رقم ٣٢٠٥٩٠٧/٥٩٧١، كتاب من وزير الداخلية إلى متصرف لواء الديوانية ومنه إلى كافة القائممقامين في ١٦ تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٩٥)، ص١٤٠.

(١٤٠) جريدة (العالم العربي)، العدد(٢٢٥٤)، في ١٩ تموز ١٩٣١ م ، ص ١٢.

(١٤١) د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم ١، برقية مجفرة فورية من مقر القوة الجوية –بغداد إلى وزارة الطيران بتاريخ ١٧ تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٥٣)، ص١٤٩.

(١٤٢) د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم ١، برقية مجفرة سرية من أمر القوة الجوية- بغداد إلى وزارة الطيران بتاريخ ١٨ تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم(٥٦)، ص١٥٥.

(١٤٣) قوات الليفي : وهي قوات متطوعة تكونت في البداية من العرب ثم أصبحت خليط من العرب والكرد والتركمان واليزيدية والآثوريين، لكنها أصبحت في النهاية قوة عناصرها وبشكل تام من الآثوريين فقط ،كانت مهمتها الأساسية حماية المعسكرات البريطانية وقيامها بواجبات غير قتالية لكنها استغلت فيما بعد من قبل بريطانيا في حرب الكرد والقبائل العربية في ثورة العشرين، للمزيد من المعلومات ينظر : - Co 730 178-8533, Report from a leading Reid to the headquarters of the fibrous Athuri - Henaidi dated July 18, 1932, No.25.

(١٤٤) د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم ١، برقية منامر القوة الجوية-بغداد إلى وزارة الطيران في ١٨ تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٥٦)، ص١٥٦.

(145) AIR 2 -611-2205 ,Cable from the agent to the High Commissioner of the Ministry of State for the Colonies on July 17, 1931, No.308.

(١٤٦) د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم ١، برقية القائد العام للشرق الاوسط إلى وكيل وزارة الطيران بتاريخ ٢١ تموز ١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٦٢)، ص١٧١؛ AIR 2 -611-2205 ,Telegram from the headquarters of the Royal Air Force-Baghdad to the Ministry of Aviation on July 22, 1931, No.467;

د. ك. و، الوثائق البريطانية/ لندن ، ملفه رقم ١، برقية مجفرة طارئة من مقر القوة الجوية الملكية -بغداد إلى وزارة الطيران بتاريخ ٢٢ تموز١٩٣١ م ، وثيقة رقم (٦٥)، ص٧٧.

(147) AIR 2 -611-2205 Telegram from the Ministry of State for the Colonies to the agent of the High Commissioner - Baghdad dated July 24, 1931,No.540.

المصادر والمراجع :

أولا : دار الكتب والوثائق الوطنية (د. ك. و)

أ_ الوثائق غير المنشورة:

اولا_ ملفات البلاط الملكي:

١- ملفات الديوان الملكي:

ت	رقم الملف	عنوان الملف	تاريخ الملف
١-	٣١١/١٣٤	برقيات	١٩٣٤م
٢-	٣١١/١٩١	تأليف الوزارة وإستقالتها	١٩٢٥ م
٣-	٣١١/١٩٤	=	١٩٢٦ م
٤-	٣١١/١٩٥	=	١٩٢٩ م
٥-	٣١١/١٩٦	=	١٩٣١ م
٦-	٣١١/٢٠٠	الرسائل المتبادلة بين صاحب الجلالة ورئيس الوزراء	١٩٢١ م
٧-	٣١١/٢٨٤	المعاهدة العراقية البريطانية	١٩٢٩- ١٩٣١ م
٨-	٣١١/٣٨٣	مقررات مجلس الوزراء	١٩٣٠ م
٩-	٣١١/٣٨٦	د.ت	د.ت
١٠-	٣١١/٣٨٩	د.ت	د.ت
١١-	٣١١/١١٠٨	الانتخابات	١٩٢٤ م
١٢-	٣١١/١١١٣	تمردات الفرات الأوسط / الإضراب	١٩٣١ م
١٣-	٣١١/١٢٠٥	الأحزاب السياسية	١٩٣١ م
١٤-	٣١١/١٤٢٢	الاتفاقية المالية	١٩٢٨- ١٩٣٢ م
١٥-	٣١١/٢٤٣٩	مقررات مجلس الوزراء	١٩٢٣ م
١٦-	٣١١/٢٤٦٨	د.ت	١٩٢٥ م
١٧-	٣١١/٢٤٨١	مقررات مجلس الوزراء	١٩٢٥ م

٢ - ملفات وزارة الداخلية :

ت	رقم الملف	عنوان الملف	تاريخ الملف
١٨-	٣٢٠٥٠/٢٦١٩	الانتخابات	١٩٢٣ م
١٩-	٣٢٠٥٩٠٧/٥٩٧١	متفرقة	١٩٣١ م
٢٠-	٣٢٠٥٠/٨٣١٨	تقارير إدارية عن لواء بغداد	١٩٣١ م
٢١-	٣٢٠٥٠/٨٦٠١	تقارير الاستخباراتية خاصة	١٩٣٠ م

ثانيا : ملفات الوثائق البريطانية/ لندن:

أ-الوثائق المترجمة :

ت	رقم الملف	عنوان الملف	تاريخ الملف
٢٢-	١	العمليات في العراق	١٩٣١ م
٢٣-	٢٩	تقارير استخباراتية في الجيش العراقي	١٩٢٤- ١٩٣١ م
٢٤-	١٢٢	تقارير الاستخبارات الخاصة/بغداد	١٩٢٦- ١٩٢٧ م
٢٥-	١٨٢	شمال كردستان والتجنيد الإلزامي	١٩٢٨- ١٩٣٣ م
٢٦-	٣٠٣	استقالة مجلس الوزراء	١٩٢٧ م
٢٧-	٤٠٧	العلاقات العراقية البريطانية	١٩٢٩ م
٢٨-	٤٠٨	د.ت	د.ت
٢٩-	٤١٤	ملحوظات عن عشائر وشيوخ منطقة الشطرة والشخصيات العراقية	١٩٣٠- ١٩٣٢ م
٣٠-	٤٤٣	الموقف السياسي قبل توقيع المعاهدة العراقية البريطانية	١٩٣١ م
٣١	٤٧٧	محضر اجتماع ال(١٣) للجنة الانتدابات	١٩٣١ م

ب-الوثائق غير المترجمة :

_ وزارة الطيران:

1- AIR 23-582-4583, Book of the special service officer to the corners of the air on November 21 , 1926, the No.39.

2-AIR 23-265-4583, Book of the special service officer to the corners of the atmosphere in the March 24, 1927, Document No.35.

3-AIR 2-611-2205, Telegram from the Deputy High Commissioner in No.3032.Iraq to the Ministry of Foreign Affairs (Sri) dated July 11, 1931,

4-AIR 23-265-4583, Book of Assistant Interior Ministry adviser Admundzaly High Commissioner in July 12, 1931 , No.21.

5-AIR 23-265-4583 ,Note by the Assistant Interior Ministry adviser to the High Edmonds adopted on July 12, 1931, No.2.

6-AIR 2 -611-2205 , Telegram from the headquarters of the Air Force to the Ministry of Aviation in the July 18, 1931,No.460.

7- AIR 2 -611-2205 ,Cable from the agent to the High Commissioner of the Ministry of State for the Colonies on July 17, 1931, No.308.

8-AIR 2 -611-2205 ,Telegram from the headquarters of the Royal Air Force-Baghdad to the Ministry of Aviation on July 22, 1931, No.467.

9-AIR 2 -611-2205 Telegram from the Ministry of State for the Colonies to the agent of the High Commissioner - baghdad dated July 24, 1931,No.540.

_ وزارة المستعمرات:

1-Co 730 -178-8533, Report from a leading Reid to the headquarters of the fibrous Athuri - Henaidi dated July 18, 1932, No.25.

ثالثا: الرسائل والاطروحات الجامعية :

١- ستار علك عبد الكاظم الطفيلي، التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة السياسية البرلمانية في لواء الحلة منها ١٩٣٩-١٩٥٨ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٣ م.

٢- سفانه هزاع إسماعيل حمودي الطائي، الموصل في سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٢ م.

٣-سليم حسين ياسين، الاتجاهات القومية في مناهج الوزارات العراقية (١٩٢١-١٩٤١ م)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩ م .

٤-عباس فرحان ظاهر الزاملي، رستم حيدر ودوره السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧ م

٥-عبد الرحمن إدريس صالح، سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق ١٩١٤-١٩٣٢ م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٩ م.

٦-عدي حميد فهد، دور نواب الدليم في البرلمان العراقي ١٩٢٥ ــ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الانبار ،٢٠١١م.

٧- عدي محسن غافل الهاشمي، الإصلاح البرلماني في بريطانيا في العصر الفكتوري ١٨٣٧-١٩٠١، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٦م.

٨-عماد خميس حمزة، حزب الإخاء الوطني ودوره السياسي في العراق ١٩٣٠ -١٩٣٥م، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الانبار، ٢٠١٣م .

٩-منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية (١٨٦٤-١٩٢٣م)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص٥ ،٢٠٠١.

رابعا: الكتب العربية والمترجمة:

١- أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا (١٩٢٢_ ١٩٣٢)،(منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠).

٢- أحلام حسين جميل، الأفكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الانتداب (١٩٢٢ _ ١٩٣٢م)، (مطبعة الزمان، بغداد،١٩٥٨م).

٣- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة: زينة جابر ادريس،(بيروت، ٢٠٠٦م).

٤- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب السياسية، ط٢، (شركة العارف للنشر والتوزيع ، بيروت، ٢٠٠٧م).

٥- موسوعة السياسة العراقية، ط٢، (شركة العارف للنشر والتوزيع ، بيروت، ٢٠١٣ م).

٦-خالد عبد العزيز القصاب، مذكرات عبد العزيز القصاب، ط ١، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٧م).

٧-رجاء حسن الخطاب، العراق بين (١٩٢١-م١٩٢٧)، دراسة في تطور العلاقات العراقية البريطانية واثرها في تطوير العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي (دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦م).

٨- رياض رشيد ناجي الحيدري، الاثوريون في العراق ١٩١٨-١٩٣٦م، ط١،(مطبعة الجبلاوي، القاهرة١٩٧٧م).

٩-رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق، ط١،(بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤م).

١٠- سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي واثره في تاريخ العراق المعاصر ١٩٢٢-١٩٣٦م، (دار دجلة، عمان، ٢٠١٣م).

١١- ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامين ١٩٢٢-١٩٣٦، ج٢، (مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٥م).

١٢- ستيفن همسلي لونكريك وفرانك ستوكس ،العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز ١٩٥٨م ترجمة مصطفى نعمان احمد (مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٨م).

١٣- شهاب احمد الحميد، الثورة الصامته إضراب بغداد ١٩٣١م، (مطبعة العمال المركزية، بغداد،١٩٨٧م).

١٤-عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث (١٩١٤-١٩٣٩م)، ط١، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ،٢٠٠٢م).

١٥-عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١ _١٩٣٢م، (مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧٥م) .

١٦-عبد الحميد العلوجي، العراق في رسائل المس بيل (١٩١٧ – ١٩٢٦ م)، ترجمة : جعفر الخياط، ط١، (دار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٣م).

١٧-عبد الرحمن إدريس صالح، الشيخ محمود الحفيد والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام ١٩٢٥م، (دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥م).

١٨-عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢ ،ط١، (شركة التايمس للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٧).

١٩-عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ١٩١٨_١٩٥٨، ط١١، (مركز الأبجدية، بيروت، ١٩٨٠م).

٢٠- تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٢، ط٧، (الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨م).

٢١- تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ط٦ ،(دارالشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨ م).

٢٢- تاريخ الوزارات العراقية ،ج٣،ط٦،(دار الشؤونالثقافيةالعامة،بغداد،١٩٨٨م)

٢٣-عبدالستار شنين الجنابي، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١-١٩٤١م، (مكتبة الذاكرة، بغداد، ٢٠١٠م).

٢٤-عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩م).

٢٥- الموسوعة السياسية، ج٤، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥م).

٢٦-علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق (١٨٨٣- ١٩٣٣م)، (مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠م).

٢٧-علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، ط١، (بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٧م).

٢٨- فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية (١٩٢٢-١٩٤٨م)، (منشورات وزارة الأعلام، العراق، ١٩٧٧م).

٢٩-فهد مسلم الفجر، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠-١٩٣٣م، ط١، (دار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٤م).

٣٠-كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، (دار الطليعة، بيروت ،١٩٧٠م).

٣١-لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي، (مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨م).

٣٢-لويد دولبران، العراق من الانتداب إلى الاستقلال (١٩١٤-١٩٣٢م)،ترجمة فادي يازجي، (دار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٢م).

٣٣-مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣١م، (مطبعة دنكور الحديثة، بغداد،١٩٣٢م).

٣٤- محمد مظفر الادهمي، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني (١٩٢٠-١٩٣م(مكتبة الذاكرة، بغداد، ٢٠٠٩م).

٣٥-المجلس التأسيسي العراقي ،(منشورات وزارة الإعلام، العراق، ١٩٧٦م).

٣٦-مير بصري، أعلام التركمان والأدب التركي في العراق الحديث، (دار الوراق، لندن، ١٩٩٧م).

٣٧-أعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، ط١، (دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥م).

خامسا: الكتب الأجنبية:

1- Peter sluglett, Britain in Iraq, New york , 2007.

2- Reider Visser , Shii Sebartism in Iraq , Norweg , 2005.

سادسا: الدوريات:

١-جريدة (الأخبار)، بغداد، ١٩٣١م .

٢- جريدة (الاستقلال)، بغداد، ١٩٢٩م.

٣- جريدة (العاصمة)، بغداد، ١٩٢٢م.

٤- جريدة (العراق)، بغداد، ١٩٢٥م .

٥- جريدة (العالم العربي)، بغداد، ١٩٣١م.

٦- جريدة (الوقائع العراقية)، بغداد، ١٩٣١م.

سابعا: البحوث والدراسات:

١-نوري عبد الحميد خليل، خدمات وكلاء التاج للحكومة العراقية (١٩٢٩ – ١٩٤١م)، مجلة المؤرخ العربي، العدد الثاني والعشرون، ١٩٨٢م.